الإسناد من الدين

بقلم

عبد الفتّاح أبو غُدّة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةٌ بين يدي: الإسنادُ من الدِّين
وصفحةٌ مُشرِقةٌ من تاريخ سَمَاعِ الحديث عند المحدِّثين

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد سيدِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعدُ، فيقول العبدُ الضعيف عبدُ الفتاح بن محمد أبو غُدَّة، غَفَر الله له ولوالديه، وأحسن إليه بالعفوِ يومَ القدوم عليه: هذا كتابٌ رشيقٌ ممتع، ضمَّنتُهُ موضوعين هامَّين من موضوعاتِ علوم الحديث النبوي الشريف.

أوَّلُهما: الإسنادُ، وما جاء من أقوالِ الأئمةِ المحدِّثين في طلبِهِ، وشَرَفِه، وتفرُّدِ الأُمَّةِ الإسلاميةِ به، وأهميتِهِ، وموقعِهِ في روايةِ الحديثِ وتلقِّيه، ومَوْقعِهِ في تلقِّي سائرِ العلوم، ودُخولِهِ في تحمُّلِ الخالفين عن السالفين...، وسمَّيتُه: «الإسنادُ من الدين».

وثانيهما: سَمَاعُ الحديثِ عند المحدِّثين، وهو جانبٌ من العلم هامٌّ، يتجلَّى من الوقوفِ عليه: العنايةُ البالغةُ الفائقةُ التي قام بها المحدِّثون الكبار، في روايةِ الحديثِ وإسماعِهِ لناقليهِ عنهم ومُتَلقِّيهِ منهم، وما كانوا عليه من الدِّقَّةِ العجيبة، والضبطِ الشديد، والإتقانِ البالغ، والأمانةِ التامَّةِ في خدمةِ السُّنَّةِ المطهرةِ ونقلِها وحفظِها...، وسمَّيتُه: «صَفْحةٌ مُشْرِقةٌ من تاريخ سَمَاعِ الحديث عندَ المحدِّثين».

وجمعتُ بين هذين الموضوعين في هذا الكتاب، لتقاربهما وشديدِ الصلةِ بينهما، راجياً من الله تعالى أن يَنفع بهما إخواني المسلمين عامَّة، وخُدَّامَ الحديثِ الشريفِ خاصَّة، فأسعَدَ بدعواتِهم، وأنالَ من بركاتِهم، ومن اللّٰهِ أستمدُّ العونَ والسَّدَاد، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمدُ لله رب العالمين.

في يوم الأربعاء ٥ من ربيعٍ الآخر سنة ١٤١١.

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْدِمَةُ (الإسناد من الدين) :

الحمدُ لله الذي خَصَّ الأُمَّةَ المحمديَّةَ بشَرَفِ الإسناد، وأعلى مَقامَ الكتابِ الكريمِ والسُّنَّةِ المطهرةِ في كلِّ ناد، ويَسَّرَ لمن استهداه سَبِيلَ الهُدَى والرشاد، وأقام علماءَ الإسلام المحدِّثين حُرَّاساً أُمَنَاءَ على حفظِ حديثِ خيرِ العِبَاد، نبيِّنا محمدٍ المصطفى، والرسولِ الأمينِ المُجتَبَى، صلَّى الله عليه وسلَّم وعلى آله وصحبِهِ ومن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم التَّنَاد.

وبعدُ فهذه رسالة لطيفة، سمَّيتُها: «الإسنادُ من الدِّين»، تحدَّثتُ فيها عن تعريفِ (الإسناد) لغةً واصطلاحاً وما يتصل بذلك، وذكرتُ فيها جملةً كبيرةً مما نُقِل عن السلفِ وأئمةِ المحدِّثين في تعظيمِ أمرِ الإسناد، وبيانِ مَوْقعِهِ من الدين، كما حَكَيتُ فيها ما جاء عنهم في طَلَبِه، والحِرصِ عليه، وتفرُّدِ الأُمَّةِ الإسلاميةِ به، وفي فوائدِهِ، وفي العلومِ التي يُشترَطُ فيها الإسناد، والتي يكونُ الإسنادُ فيها كَمَالاً وزِينة، وما إلى ذلك من الأبحاث الهامَّة.

ثم نبَّهتُ إلى حديثٍ موضوعٍ استَشْهَدَ واستَدلَّ به طائفةٌ من كبارِ العلماءِ المحدِّثين على فضلِ الإسناد، كما نبَّهتُ إلى تصحيفاتٍ عجيبة، وقعَتْ في كلمةِ الإمام عبد الله بن المبارك: (الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء: ما شاء، فإذا قِيلَ له: مَنْ حَدَّثَك؟ بَقِيَ!).

فقد وقع في هذه الجملةِ الأخيرةِ في قولِهِ: (بَقِي) تحريفاتٌ كثيرة، حتى غدَتْ بسببها هذه الجملةُ: (فإذا قِيلَ له: مَنْ حَدَّثَك؟ بَقِي!) مهجورةً عند

الدارسين والمحدِّثين المتأخرين، لغموضِ معناها، والاشتباهِ في صِيغةِ مَبْنَاها، وسُقتُ نصوصاً كثيرةً مما تحرَّفَتْ فيها، وقعَتْ لكبارِ العلماءِ والمحقِّقين، ثم أوردتُ النصوصَ الجمَّةَ التي بلغَتْ ١٨ نصاً شواهِدَ على تصويبِ هذه العبارة وتوضيحِها، وذكرتُ توجيهَ استعمالها في لغةِ العرب ومُنَاطَقَاتِهم.

وذكرتُ خِلالَ ذلك كلِّه ما يتصلُ بالموضوع والمَقامِ من الفوائد العلميةِ الهامَّة، والتعليقاتِ المفيدةِ النافعةِ إن شاء الله تعالى، راجياً من الله تعالى التوفيقَ والإمداد، ومن المنتفعين بها صالحَ الدعاء، اللهم ارزقنا جميعاً الإخلاصَ في القول والعمل، وجَنِّبْنا الخطأ والزلل، واجعلنا من عبادِك الموفَّقين إلى طريقك المستقيم، وهَدْيِ نبيِّك القويم، وصَلِّ اللهم وسلِّمْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

وكتبه

في يوم الخميس ٩ من جمادى الأولى سنة ١٤١٠ بالرياض عبد الفتاح أبو غدة

الإسنادُ من الدِّين

لقد أكرم الله تعالى هذه الأمةَ الإسلاميةَ المحمدية، بخصائص كثيرة، ومزايا وفيرة، منها ما يتعلق بذات الشريعة المطهرة، وألوانِ العبادات والمعاملات والطاعات والمثوبات، يُسراً وسهولةً ومضاعفةَ أجر. . .، ومنها ما يتعلّق بخدمةِ الشريعة ونقلها وتبليغها وتدوينها وضبطها وحفظها. . .، وفي كل ناحيةٍ من هاتين الناحيتين خصائصُ غيرُ قليلة(١).

ومن أهم هذه الخصائص للأمة المحمدية خصيصةُ (الإسناد) في تبليغ الشريعة المطهرة وعلومِها من السلفِ إلى الخلف، فقد كان الإسنادُ الشرطَ الأولَ في كل علم منقول فيها، حتى في الكلمةِ الواحدة، يتلقاها الخالفُ عن السالف، واللاحقُ عن السابق بالإسناد، حتى إذا مَنَّ الله تعالى على الأمة بتثبيت نصوص الشريعة وعلومها، وأصبحت راسخة البنيان، محفوظةً من التغيير والتبديل، تسامَحَ العلماءُ في أمر الإسنادِ، اعتماداً مِنهم على شيوع التدوين وثبوت معالم الدين.

قال العلماء: (الإسنادُ) هو مصدرٌ من قولك: أسندتُ الحديثَ إلى قائلِه، إذا رفعتَه إليه بذكر ناقِله.

---

(١) انظر ــ إذا شئت ــ خصائصَ الأمة المحمدية في «المواهب اللدنية» للقسطلاني ١: ٤٢٢ ــ ٤٣٣، وقد أوصَلَها إلى ٣٩ خَصِيصة، أو في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٣٩٨ ــ ٤٧٤.

فمثلاً قولُ الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله تعالى في كتابه الذي سَمَّاه: «الجامِعُ المُسْنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيَّامِهِ»[1]، في كتاب العلم، في (باب إثم من كَذَبَ على النبي صلى الله

---

(١) هكذا كاملُ اسم «صحيح البخاري» عند غير واحد من العلماء كما يأتي نقلُ عباراتهم، وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص ٦ من الطبعة البولاقية، و ١ : ٥ من الطبعة المنيرية، وص ٨ من الطبعة السلفية: «الفصلُ الثاني في بيانِ موضوعِ جامعِهِ الصحيح والكشفِ عن مَغْزَاهُ فيه: تقرَّر أنه التَزَمَ فيه الصحة، وأنه لا يُورِدُ فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصلُ مَوْضُوعِه، وهو مستفادٌ من تسميتِهِ إياه: (الجامعُ الصحيحُ المسنَدُ من حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِهِ). ». انتهى.

وفي الاسم الذي ذكره لصحيح البخاري نظر، فقد قال ابن الصلاح في «مقدمته» في علوم الحديث ص ٢٤ ــ ٢٥، في (النوع الأول: الصحيح)، في الفائدة السادسة: «اسمُهُ الذي سَمَّاهُ ــ البخاريُّ ــ به: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِهِ). ». وبمِثلِهِ تماماً نَقَل اسمَهُ عن البخاري الحافظُ أبو نصر الكَلَاباذِيُّ في أوائل كتابه «رجال صحيح البخاري» ١ : ٢٤. وبمِثلِهِ تماماً سمَّاه الحافظُ ابنُ خَيْرِ الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٤.

وبمِثلِهِ تماماً أيضاً قال الإمامُ النووي في القطعة التي شَرَحها من «صحيح البخاري» ص٧، وفي كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ١ : ٧٣، في ترجمة البخاري، قال: «أمَّا اسمُ صحيح البخاري فسمَّاه مؤلِّفُه أبو عبد الله البخاري رحمه الله: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمورِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِهِ). ». انتهى. وبمِثلِهِ تماماً سمَّاه الحافظ ابنُ رُشَيْد السَّبْتي الأندلسي في كتابه «إفادة النَّصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ١٦.

وهكذا قال البدرُ العيني في «عمدة القاري» ١ : ٥ «سَمَّى البخاريُّ كتابَه: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أمورِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِهِ). ». انتهى. وقد جاء هذا الاسمُ على وجهِ مخطوطتين قديمتين، أوردتُ صورتَهُ فيهما بآخر الكتاب.

فالاسمُ الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور، والدِّقَّةُ والتَّمَامُ فيما ذكره الآخرون، =

. . . .

= فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظُ (الصحيحُ) على (المسنَدُ)، والأقوَمُ تأخيرُه كما جاء عند الآخرين، ونَقَصَ عنده لفظُ (المختَصَرُ من أُمورِ رسول الله)، وجاء بدلاً عنه(من حديثِ رسول الله)، وما عندهم أدَقُّ وأشمَلُ.

ومن العَجَبِ كلُّ العَجَب أن هذا الاسم لكتاب «صحيح البخاري»، لم يُثبَت على نسخة من طبعات الكتاب التي وقفتُ عليها، وحَقُّه أن يُثبَتَ على وجه كل جزءٍ من أجزائه، لِيَدُلَّ على مضمونِهِ بالاسم العَلَمي الذي سَمَّاه به مؤلِّفُهُ رضي الله عنه.

وقُلْ مِثلَ هذا في إثباتِ اسمِ «صحيح مسلم» عليه، وقد سَمَّاه الحافظ ابن خير الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٨ «المسند الصحيح المختصر من السُّنَن بنقلِ العدلِ عن العدلِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وقُلْ مثلَ ذلك في إثبات اسم كتابِ الترمذيِّ عليه، فقد أُثبِتَ على وجهِ المطبوع منه بالقاهرة ثم في بيروت: «صحيحُ الترمذي بشرح الإمام ابن العربي». وهو خطأ، فليس هو مُسمَّىً بالصحيح.

والعَجبُ أن شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، حينما شَرَح كتاب الترمذي أَثبَتَ على وجهه «الجامعُ الصحيحُ، وهو سُنَنُ الترمذي». فالجزءُ الثاني من هذا الاسم: (وهو سُنَنُ الترمذي)، من باب رعايةِ المعنى والمضمونِ للكتابِ فلا مانعَ منه، وقد اشتَهَر به أيضاً كما أشار إليه صاحبُ «كشف الظنون» ١ : ٥٥٩، أما الجزءُ الأوَّلُ من هذا الاسم وهو: (الجامعُ الصحيحُ)، فهذا الوصفُ: (الصحيحُ) ما كان ينبغي له إثباتُهُ على وجهِ الكتاب، وقد أثبتَهُ غيرَ مرة: في وجهِ الجزء الأولِ، وفي ص ٩٠ من المقدمة، وفي وجهِ أول الكتاب بعدَ المقدمة، وفي وجه الجزء الثاني من طبعة مصطفى البابي الحلبي.

وتابَعَ شيخُنا في هذا: مَنْ تساهَلَ في إطلاق هذا الوصف على كتاب الترمذي، فقد أطلَق الحاكمُ عليه اسمَ (الجامع الصحيح)، وأطلَق الخطيبُ عليه أيضاً اسمَ (الصحيح)، كما حكاه عنهما الحافظ ابنُ الصلاح في «مقدمته»، في آخر (النوع الثاني: الحسن)، وتعقَّبه بقوله: «وهذا تساهُلٌ، لأنَّ فيها ــ أي في الكتبِ المعدودِ فيها كتابُ الترمذي ــ ما صرَّحوا بكونِهِ ضعيفاً أو منكراً أو نحوَ ذلك من أوصافِ الضعيف». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٣ : ٢٧٤، في ترجمة الترمذي: «في «الجامع» عِلْمٌ نافع، وفوائدُ غَزِيرة، ورُؤوسُ المسائل، وهو أَحَدُ أصول الإسلام، لولا =

عليه وسلم)[١]:

«حدَّثَنا مكيُّ بن إبراهيم، قال: حدَّثَنا يزيدُ بنُ أبي عُبَيد الله ــ وهو مَوْلَى سَلَمَة بن الأكوع ــ، عن سَلَمَة، قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: من يَقُلْ عليَّ ما لم أَقُل، فلْيَتبوَّأ مقعدَهُ من النار»: يُسمَّى إسناداً. وذاتُ السلسلةِ التي ذَكَرَ فيها البخاريُّ الرُّوَاةَ تُسمَّى (سَنَداً).

وعرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حِكايةُ طريق متن الحديث. وعرَّفوا (السَّند) بأنه طريقُ متن الحديث. وسُمِّي (سَنَداً) لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جِدارٍ أو غيره.

وعلى هذا: فـ (الإسنادُ) هو قولُك أو قولُ البخاري مثلاً: حدَّثَنا فلان، قال: حدثنا فلان. . . ، و (السَّنَدُ) هو أولئك الرواةُ الناقلون المذكورون قبل مَتْن

= ما كدَّره بأحاديثَ واهية، بعضُها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل». انتهى. وقال الذهبي أيضاً: «انحطَّتْ رُتبةُ جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديثَ المَصْلُوب والكَلْبِي وأمثالِهما»، نقَلَه السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٩٩، في أواخر الكلام على (الحديث الحسن).

فوَصْفُ «جامع الترمذي» بلفظِ (الصحيح) غيرُ صحيح، فلا يَسُوغ إثباتُه عليه. وسمَّاه الحافظ أبو القاسم الإسْعَرْدِي المتوفى سنة ٦٩٢ رحمه الله تعالى، في جزئه «فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي» ص ٣٨: «المُسْنَد الجامع». انتهى. وهذا لائقٌ به، وسَمَّاه قبلَه الحافظُ ابنُ خَيْر الإشبيليُّ المتوفى سنة ٥٧٥ رحمه الله تعالى، في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ١١٧ بقوله: «الجامعُ المختَصَرُ من السُّنَنِ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ومعرفةُ الصحيحِ والمعلولِ وما عليه العَمَلُ». انتهى. وهذا الاسمُ مطابقٌ لمضمونِ الكتاب، ووقفتُ عليه بعينه مُثْبَتاً على مخطوطتين قديمتين، كُتِبَتْ إحداهما قبلَ سنة ٤٨٠، وقبل ولادة ابن خير سنة ٥٠٢، والأخرى في سنة ٥٨٢، وأثبتُّ صورةَ وجههما بآخر الكتاب.

(١) ١: ٢٠١ بشرح «فتح الباري» طبعة السلفية سنة ١٣٨٠.

الحديث. ومتنُ الحديث هنا قولُه صلى الله عليه وسلم: «من يَقُلْ عليَّ ما لم أقل. . .». والمحدِّثون يستعملون كلاً من (السَّنَد) و (الإسناد) في موضع الآخر، ويُعرَف المراد بالقرائن.

قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى، في «توجيه النظر إلى أصول الأثر»[1]: «وأما الإسنادُ فقد عرفتَ أنه مصدرُ (أَسنَدَ)، ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجمَع، وكثيراً ما يُرادُ به (السَّنَدُ) فيُثنى ويُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له إسنادان، وهذا حديثٌ له أسانيد. وأما (السَّنَدُ) فيُثنَّى ولا يُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له سَنَدان، ولا يقال: هذا حديثٌ له أَسْنَاد بوزن أَوْتَاد، وكأنهم استغنَوْا بجَمْع (الإسناد) بمعنى (السَّنَد) عن جمعه. وقد ذكَرَ بعضُ اللغويين أن (السَّنَد) بمعانيه اللغوية لم يُجمَع أيضاً». انتهى[2].

و (الإسنادُ) خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، لم يُؤتَها أحدٌ من

---

(١) ص ٢٥.

(٢) قلتُ: نَفْيُ بعضِ اللغويين جَمْعَ (السَّنَدِ) بمعانيه اللغوية على (أسناد) مخالِفٌ لما في أمهات كتب اللغة، ففي «الجمهرة» لابن دريد ٢ : ٢٦٦ «السَّنَدُ ما قابَلَكَ من الجَبَل مما علا من السَّفْح، والجمعُ أَسْنَاد». وفي «أساس البلاغة» للزمخشري في (سند): «ونزلنا في سَنَدِ الجَبَلِ والوادي، وهو مرتفَعٌ من الأرض في قُبُلِهِ، والجمعُ أَسْنَاد». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور في (سند)، وزاد عليه قولَهُ: «والجمعُ الأَسْنَادُ، لا يُكَسَّرُ على غير ذلك». انتهى. وهذه النصوصُ هي الأصل للمعنى الاصطلاحي للفظِ (السَّنَد).

وجاء في «تهذيب اللغة» للأزهري ٢ : ٣٦٤ «قال ابنُ بُزُرْج: السَّنَدُ واحِدُ الأَسناد من الثياب، وهي البُرُودُ، وأنشد:

جُبَّةُ أَسْنَادٍ نَقِيٌّ لَوْنُهَا لم يَضْرِبِ الخَيَّاطُ فيها بالإِبَرْ

قال: وهي الحمراءُ من جِبَابِ البُرُود». انتهى.

وفي هذه النصوص جميعِها جَمْعُ (السَّنَدِ) لأكثَرَ من معنى من معانيه اللغوية. وتُفيدُ عبارة «تاج العروس» في (سند) أن الذي نَفَى جَمْعَ (سَنَدٍ) بمعَانيه اللغوية هو ابنُ الأعرابي. وقد علمتَ أنَّ نصوصَ كبار اللغويين السابقةَ على خلافِ قوله، فلا يُعوَّلُ عليه. =

الأمم قبلَها. وهو من الدين بموقع عظيم، روى الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد»[1]، في ترجمة (أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الأمين البخاري)، بسندِهِ إلى تلميذِ عبدِ الله بن المبارك: عَبْدَانَ، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ المبارك

= ثم قولُ العلامة الجزائري رحمه الله تعالى: (ولا يقال: هذا حديثٌ له أسنادٌ بوزنِ أوْتَاد، وكأنهم استغنوا . . .) لا يعارضه ما وقع في «ميزان الاعتدال» ٣:٥١٧ في ترجمة (محمد بن الحسن بن أزهر الدَّعَّاء) من قول الذهبي: «ورأيت له حديثاً أسناده ثقات سواه». وضبط محقق «الميزان» لفظةَ (أَسنادَه) بهمزة فوق الألف وعليها فتحة، وهو ضبط خاطىء والصواب ضبطه بكسر الهمزة.

وجاء في «الميزان» أيضاً في ٤:١١، في ترجمة (محمد بن القاسم الطايكاني ــ ويقال له الطايقاني أيضاً ــ): «قال عبد الله الأسناد في المُسْنَدِ جَمْعِهِ، حدثنا أحمد بن محمد. . .». ولفظة (الأسناد) ضبطها محقق «الميزان» بهمزة فوق الألف.

وفيه تحريفان: تحريف في إثبات لفظ الأسناد بالهمزة فوق الألف، وتحريف أشد في اللفظ نفسه الذي هو (الأسناد) فإنه محرَّف عن: «وقال عبد الله الأُسْتَاذ. . .» فالأُسْتَاذ هنا لقب لعبد الله، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب البُخَـاري السَّبَذْمُوني المتوفى سنة ٣٤٠، كما ضبطه السمعاني وترجم له في «الأنساب» ١:١٩٦، في لفظ (الأُسْتَاذ). قال: «الأستاذ بضم الألف وسكون السين المهملة، وفتح التاء ثالث الحروف بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة، هذا لقب أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب البُخَـاري السَّبَذْمُوني . . .).

ووقع تحريف (الأستاذ) إلى (الإسناد) أيضاً، في «لسان الميزان» من طبعة الهند ٥:٣٤٣، ومن طبعة دار الفكر ببيروت ٥:٣٨٧، وهو في مخطوطة «لسان الميزان» عندي المقروءة على المؤلِّف (الأستاذ) واضحاً جلياً.

ولا يعارضه أيضاً ما وقع في «تهذيب التهذيب» ٦:٤٠٤ في ترجمة (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج): من قول علي بن المديني: «نظرت فإذا الأسنادُ تدور على ستة، فذكرهم. . .». فإن لفظة (تدور) التي تقتضي قراءة (الأسناد) بفتح الهمزة محرفة عن (يدور) كما جاءت في المصورة من «تهذيب الكمال» للمزي، فتبين أن هذه النصوص التي وقع فيها لفظ (الأسناد) بفتح الهمزة لا يعول عليها لتحريفها كما علمت.

(١) ٦:١٦٦.

يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء[١]، ولكن إذا قيل له: من حَدَّثك؟ بَقِي[٢]! قال عَبْدَانُ: ذَكَر ــ أي عبدُ الله بنُ المبارك ــ هَذَا عند ذكرِ الزنادقةِ وما يَضَعُون من الأحاديث». انتهى[٣]. وهذه الكلمة من

---

(١) روايةُ الخطيب: (لولا الإسناد...) بغير واو، وروايةُ مسلم في مقدمة «صحيحه» وروايةُ الحاكم المسوقةُ بعدُ: (ولولا الإسناد...) بإثبات الواو، فأثبتها.

(٢) أي بَقِيَ ساكتاً مُنقطِعاً مُفْحَماً، وسيأتي مزيدُ بيان لمعنى هذه الكلمة في ص ٥٣، وهذا المعنى وَرَدَ عن الإمام سفيان الثوري وغيرِهِ بأُسلوبٍ آخر.

قال الحافظ ابنُ الصلاح في «معرفة أنواعِ عِلم الحديث»، في (النوع الستين): «رُوِّينا عن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمَل الرواةُ الكذبَ، استعملنا لهم التاريخ. ورُوِّينا عن حفص بن غِياث أنه قال: إذا اتَّهمْتُم الشيخَ فحاسِبُوهُ بالسِّنِيْنِ. يعني احسبوا سِنَّهُ وسِنَّ من كَتَب عنه.

وهذا كنحو ما رُوِّيْنَاهُ عن إسماعيل بن عياش، قال: كنتُ بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يُحدِّثُ عن خالد بن مَعْدَان، فأتيتُهُ فقلتُ: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعْدَان؟ فقال: سنَةَ ثلاثَ عَشْرَة يعني ومِئة، فقلتُ: أنت تزعمُ أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِهِ بسَبْعِ سنين! قال إسماعيل: مات خالد سنةَ ستٍ ومئة.

ورُوِّينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: لمَّا قَدِمَ علينا ــ نيسابور ــ أبو جعفر محمد بن حاتم الكِشِّي، وحدَّثَ عن عَبْد بن حُميد، سألتُه عن مولِدِهِ، فذكَرَ أنه وُلِدَ سنةَ ستين ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من عَبْد بن حُميد بعدَ موتِهِ بثلاثَ عَشْرَةَ سنة».

(٣) وقد وقع من الأستاذ أكرم ضياء العمري، في كتابه «بُحوث في تاريخ السنة المشرفة»، في طبعتيهِ الأولى والثانية ص ٤٩، عَزْوُ هذه الكلمة إلى (محمد بن سيرين)، وأنها في «صحيح مسلم» ١: ١٥، و«الضعفاء والمجروحين» لابن حبان ١: ١٨، و«المحدِّث الفاصِل» للرامَهُرْمُزِي ص ٢٠٩.

وهو سهو منه في إسنادها إلى ابن سيرين، وإنما هي لعبد الله بن المبارك، كما جاءت معزوةً إليه في جميع المواضع التي أشار إليها، وقد قلَّده في هذا السهو الأستاذ أبو اليقظان عطية الجُبُوري، في كتابه «مباحث في تدوين السنة المطهرة» ص ١٩٦! وقديماً قالوا قد يُقلِّدُ الساهيَ الساهي، ولو كان (أبو اليقظان).

=

الإمام عبد الله بن المبارك رضي الله عنه، من أفضلِ ما تُشخَّص به منزلةُ الإسنادِ في الدين وأبلَغِه.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، في كتابه «معرفة علوم الحديث»[(١)]، بعدَ ذكرِهِ كلمةَ عبدِ الله بن المبارك «الإسنادُ من الدين وَلَوْلا الإسنادُ...»:

«قال أبو عبد الله: فلولا الإسنادُ وطَلَبُ هذه الطائفةِ لَهُ، وكثرةُ مواظبتِهم على حفظِه، لدَرَس مَنَارُ الإسلام، وتمكَّن أهلُ الإلحادِ والبِدَعِ منه، بوَضْعِ الأحاديث، وقَلْبِ الأسانيد، فإنَّ الأخبارَ إذا تعرَّتْ عن وجود الإسنادِ فيها كانت بُتْراً.

كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباسُ بن محمد الدُّوري، حدثنا أبو بكر بن أبي الأَسْوَد، حدثنا إبراهيمُ أبو إسحاقَ الطَّالَقَاني، حدثنا بَقِيَّةُ، حدثنا عُتْبَةُ بنُ أبي حَكِيم أنه كان عند إسحاق بنِ ــ عبد الله بن ــ أبي فَرْوَة ــ أَحَدِ الضعفاءِ المتروكين ــ، وعنده الزُّهريُّ، فجَعَل ابنُ أبي فَرْوَة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الزهريُّ: قاتَلَكَ الله يا ابنَ أبي فَرْوَةَ! ما أجرأَك على الله؟! لا تُسنِدُ حديثَك! تُحدِّثُنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة!»[(٢)]. انتهى.

= كما أن الأستاذ أكرم سَهَا أيضاً في عَزْوِهِ إلى ابن سيرين: «بيْنَنَا وبينَ القومِ القوائمُ. يعني الإسناد». وهي أيضاً لعبد الله بن المبارك كما في الموضع الذي عزاها إليه في «صحيح مسلم» ١: ١٥.

(١) ص ٦.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» في (خطم): «خِطامُ البعير أن يؤخَذَ حَبْلٌ من لِيفٍ أو شَعْرٍ أو كتَّان، فيُجعَلَ في أحَدِ طَرَفَيْهِ حَلْقَةٌ، ثم يُشَدُّ فيه الطَّرَفُ الآخَرُ حتى يصيرَ كالحَلْقَة، ثم يُقَلَّدَ البعيرُ، ثم يُثْنَى على مَخْطمِهِ ــ أي على أنفِهِ ــ، وأمَّا الذي يُجعَلُ في الأنفِ دقيقاً فهو الزِّمامُ». انتهى. فالخِطَامُ والزِّمامُ كلاهما مما يُقادُ به البعير. =

ورواه من طريقٍ أخرى عن الزهريِّ الحافظُ أبو سَعْد السمعاني في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[1]، وجاء فيه بعد قوله (ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة): (يعني: الإسناد).

وقد جاء عن ابن المبارك وغيره من الأئمة كلماتٌ كثيرة في تبيين مقام الإسناد، كلُّها تتجه إلى إبراز أهمية (الإسناد)، وفوائِدِه، ومزاياه، ولزومِ العناية به، وأنه من خصائص علوم الإسلام، وفي نقلِ جملةٍ منها هنا استكمالٌ لبيان موضعِ الإسناد من الدين، وإيضاحٌ لأثره في تبليغ هذه الشريعة الإسلامية المطهرة وعلومها.

قال الإمامُ مالك رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿وإنه لَذِكْرٌ لَكَ ولِقَوْمِك﴾[2]، هو قولُ الرجل: حدَّثني أبي عن جَدّي.

وقال عبد الله بن المبارك أيضاً: مَثَلُ الذي يَطْلُبُ أمرَ دينه بلا إسناد، كمثلِ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم. وقال أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم. يعني بالقوائم: الإسناد، وبالقوم: أهلَ البِدع ومن شاكَلَهم.

وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأَيِّ شيء يقاتل؟. وقال أيضاً: الإسنادُ زَيْنُ الحديث، فمن اعتَنَى به فهو السعيد.

«وجاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر[3]، في ترجمة (مُقَاتِل بن سُلَيمان الخُراساني البَلْخي) ثم البصري، صاحب «التفسير»، المتوفى سنة ١٥٠

= ووَجْهُ الشَّبَهِ بين الأسانيدِ والخُطُمِ والأزِمَّةِ: الضبطُ والتعرُّف، فكما يُضبَطُ سَيْرُ الناقةِ بحركةِ زِمامِها، وتَتعرَّفُ من حركتِهِ وجهةَ سَيْرها الصحيح المطلوب، كذلك تُتعَرَّفُ الأحاديثُ وتُضْبَطُ برجالِ أسانيدها، وبها يَتميَّزُ صَحيحُها من سَقِيمها.

(١) ص ٦.

(٢) من سورة الزخرف، الآية ٤٤.

(٣) ١٠ : ٢٧٩.

«قال نُعَيم بن حماد: رأيتُ عند ابن عيينة كتاباً لمُقَاتِل، فقلتُ: يا أبا محمد، تَرْوِي لمُقَاتلٍ في التفسير؟ قال: لا، ولكن أستدلُّ به وأستعين، وقال ابنُ المبارك لَمَّا نَظَرَ إلى شيء من تفسيره: يا لَهُ من علمٍ لو كان له إسناد».

ورَوَى الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي»[1] عن شعبة بن الحجاج قولَه: «كلُّ حديثٍ ليس فيه حدَّثنا أو أخبَرَنا، فهو خَلٌّ وبَقْل»[2].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: مَثَلُ الذي يَطلبُ الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل، يَحمِلُ حُزمةَ حَطبٍ وفيه أَفْعَى وهو لا يدري!. وقال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: حدَّث الزهريُّ يوماً بحديث، فقلت: هاتِهِ بلا إسناد، فقال الزهري: أترقَى السطح بلا سُلَّم؟!

وقال الحافظ بَقِيَّةُ بن الوليد الحمصي رحمه الله تعالى: ذاكرتُ حمّادَ بن زيد بأَحاديث، فقال: ما أجوَدَها لو كان لها أجنحة، يعني إسناداً، ويُشيرُ بقوله: لو كان لها أجنحة، إلى أنها ساقطةٌ لا ترتفعُ عن الأرض، لعدمِ الإسنادِ فيها. وقال بعضُ العلماء: الأسانيدُ قوائمُ الأحاديث. أي دعائمها التي تَثْبُتُ بها.

وقال بعض الحفاظ: مَثَلُ الذي يطلُبُ دِينَه بلا إسناد، مَثَلُ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم، فأَنَّى يَبلغ السّماء!؟ وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد. وقال الحافظ يزيد بن زُرَيع رحمه الله تعالى: لكل دِين فُرسان، وفُرسان هذا الدين أصحابُ الأسانيد.

---

(١) ص ٥١٧.

(٢) ومثلُه عن شُعبة في «الكامل» لابن عدي ١: ٤٨، و«الكفاية» للخطيب ص ٢٨٣، و«أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني ص ٧، ووقع في «جامع الأصول» لابن الأثير ١: ٥٩، بلفظ (فهو خَلٌّ وثفل). وهو تحريف عن (وبَقْل). والمرادُ من قوله: (خَلٌّ وبَقْل) أنه رَخِيصٌ لا قيمةَ له ولا يُتعلَّقُ به، لفقدِهِ الإسناد.

وقال الحافظُ الجَوَّال الرحَّال أبو سَعْد السمعاني رحمه الله تعالى، في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[١]: «وألفاظُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم لا بُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعرَفُ صِحَّتُها إلا بالإسنادِ الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعرَفُ إلا بروايةِ الثقةِ عن الثقة، والعَدْلِ عن العدل».

ثم ساق بإسناده إلى «زُنَيْجٍ محمدِ بن عَمْرو ـ الرازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ـ ، قال: سمعتُ بَهْزَ بن أَسَدٍ ـ العَمِّي البصري، المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠ رحمه الله تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ـ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شهاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيء، قال: هذا فيه عُهْدَة، ويقولُ لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشَرَةَ دراهم، ثم جَحَدَهُ، لم يَستطع أخْذَها منه إلا بشاهدينِ عَدْلَينِ، فدِيْنُ الله أحقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول»[٢].

وجاء في «تاريخ نيسابور» للحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى: عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ـ هو إسحاق بن رَاهُوْيَه[٣] ـ قال: كان عبد الله بن

---

(١) ص ٤ و ٥٥.

(٢) قولُهُ: (فدِيْنُ الله أحقُّ...) بكسر الدال، بعدها ياء مثناة من تحتُ، ثم نون. ويعني بالدِّيْنِ هنا: أحاديثَ النبي صلى الله عليه وسلم. ووقع في المطبوع من «أدب الإملاء» ص ٥٥، وفي «المذهب التربوي عند السمعاني» بتحقيق الأستاذ شفيق محمد زيعور ص ١٢٧ (فبيِّنُ الله أحق ...). وهو تحريف!.

(٣) يَنطِقُ المُحدِّثون لفظَ (راهويه) وأمثالِهِ نحو سيبويه، نفطويه، عمرويه، بضم ما قبل الواو مع سكون الواو، لأثر تناقلوه في ذلك. ويَنطِقُها اللغويون والأدباء بفتح ما قبل الواو وفتح الواو أيضاً، تمشياً مع أصل التركيب لغة، انظر ـ إذا شئت ـ تفصيلَ ذلك فيما علَّقته على «قواعد في علوم الحديث» للعلامة التهانوي رحمه الله تعالى ص ١٣١، وتمشياً مني مع مذهبِ المحدثين ـ إذ المقالُ في بعض علومهم ـ شَكَلْتُه كما ينطقه المُحدِّثون هنا وفيما سيأتي، فاعلمه.

طاهر ــ أمير خراسان في العصر العباسي توفي سنة ٢٣٠ ــ ، إذا سألني عن حديث فذكرتُه له بلا إسناد، سألني عن إسناده ويقول: روايةُ الحديث بلا إسناد من عَمَلِ الزَّمْنَى ــ أي المَرْضَى ــ ! فإنَّ إسناد الحديثِ كرامةٌ من الله لأمَّةِ محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال الحافظ أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى: لم يكن في أُمَّةٍ من الأمم، منذ خلَقَ الله آدم، أُمناءُ يحفظون آثارَ نبيهم، وأنسابَ سَلَفِهم[1]، إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيحَ من السَّقيم، فروايتُهم ذلك ــ أي الحديثَ الواهيَ ــ للمَعرفة، ليَتبينَ لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثارَ وحفظوها.

وقال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُوْلي السَرَخْسِي[2] رحمه الله

---

(١) وقع في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٤٥٤، ثم في «الأجوبة الفاضلة» لعبد الحي اللكنوي ص ٢٤ نقلاً عنه هكذا: (... وأنسابَ خلفهم). وهو تحريف، فلذا تركتُه وأثبتُّ الصواب ونبهت إليه.

(٢) هو الحافظ المُحَدِّثُ الفقيه أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن سابور الدَّغُوْلي السَّرَخْسي توفي سنة ٣٢٥ رحمه الله تعالى، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٣: ٨٢٣، و «العبر» للذهبي أيضاً ٢: ٢٠٥.

والدَّغُوْلي بفتح الدال المهملة وضَمِّ الغين المعجمة، كما ضبطه الحافظُ السمعاني في «الأنساب» ٥: ٣٥٩، والصلاحُ الصَّفَدِي في «الوافي بالوفَيَات» ٣: ٢٢٦. وقد وقع في مختصر «الأنساب»: «اللُّباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ١: ٤٢١ ضَبْطُهُ هكذا: «الدَّغَولي بفتح الدال المهملة والغين المعجمة». انتهى. وهو خطأ نشأ عن سَقْطِ لفظةِ (وضَمِّ الغين المعجمة)، كما هي عبارة الأصل: «الأنساب». وتبينَّ لي أنَّ لفظةَ (وضَمِّ الغينِ المعجمة) ساقطةٌ من الأصل الذي كان بيد الشيخ ابن الأثير رحمه الله تعالى، كما تفيده إشارة محقق طبعة «الأنساب» في حاشيته، وقد بين اصطلاحه وخطته في مقدمة الكتاب ص ٣٦.

وقد تابَعَ ابنَ الأثير على هذا الضبط الخاطىء: العلامةُ الزُّرْقَاني في «شرح المواهب =

تعالى : سمعت محمد بن حاتم بن المظفَّر[1] يقول: إن الله تعالى قد أكرم هذه

= اللدنية» ٥ :٤٥٣، والعلامةُ الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦، ثم تابعتُهُ أنا في ضبطي له في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي ص ٢٥، ثم المُعَلِّقُ على «العِبَر» للذهبي ٢ :٢٠٥، ثم محقِّقا «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٣ :٧١ و ١٨٤ و ٣٢٩ و ٣٤٥. والصوابُ فيه الدَّغْوْلِي بفتح الدال وضَمِّ الغين، والواوُ ساكنة، ومما يَشهَدُ لصحة هذا الضبط قولُ أبي عبد الله البَاذِلي الشاعرِ الأديب في أبيات:

إلَّا سَرَخْسَ فإنَّها مَوْفُورَةٌ ... مادامَ آلُ دَغْوْلَ في أكنافِهَا

كما ذكره الحافظ ابنُ رُشَيْد ونَقَلَه في كتابه «إفادة النُّصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ٣٢.

(١) لم أظفر بترجمة (محمد بن حاتم بن المظفر)، فيما رجعتُ إليه من الكتب والمراجع، مع كثرة ما رجعتُ إليه من نحو عشرين سنة إلى الآن، ولكل شيء أجَل، وله ذكرٌ في كتب غريب الحديث وغيرها، وهو من أهل القرن الثالث، لأنَّ تلميذَهُ أبا العباس الدَّغُولي توفي سنة ٣٢٥، وأبو العباس هذا، هو (محمد بن عبد الرحمن السَّرَخْسِي الدَّغُولي)، كان من كبار علماء عصره في الحديث، ومن بيتِ علمٍ كبير بسَرَخْس، وكان شيخَ خراسان في زمانه، فلا يَنقُلُ إلا عن كبيرٍ جليل.

وعبارةُ شيخِهِ (محمد بن حاتم بن المظفَّر) هنا: تَدُلُّ على علو مقامِهِ في العلم والمعرفة، وأنه من أصحاب البصارة فيه، فلا بُدَّ أنَّ له ترجمةً ذاتَ بالٍ وشأن، ولكني لم أُوفَّق للوصول إليها.

وجاء في «غريب الحديث» للخطابي ١ :٦٢، بعدَ ذكرِ بيتِ شعر للحُطَيْئة: «قال أبو سليمان ـ هو الخطابي ـ : أنشدنِيهِ بعضُ الأثبات، عن محمد بن حاتم المُظَفَّري، أنشدَنَاهُ الرِّياشِيُّ»، وفي ١ :٦٣ «وأخبرني أحمدُ بن إبراهيم بن مالك، نا الدَّغُوْلِيُّ، نا المُظفَّريُّ، نا أبو بَهْز بنُ أبي الخطاب السُّلَمي»، وفي ٢ :٥٢ «حدَّثَنَاهُ ابنُ مالك، نا الدَّغوليُّ، نا محمدُ بنُ حاتم المظفَّريُّ، نا مصعَبُ. . .»، «حدَّثَنِيهِ أحمدُ بن مالك، نا الدَّغوليُّ، عن المُظَفَّرِي، قال: قال ذلك أبو عُبَيْدَة». انتهى. =

الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمِها وحديثِها إسناد، وإنما هي صُحف في أيديهم، وقد خَلَطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزَل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ــ زادها الله شرفاً بنبيِّها ــ، إنما تَنُصُّ الحديثَ ــ أي تَرويه ــ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهورِ بالصدق والأمانة، عن مثلِه، حتى تَتَنَاهَى أخبارُهم، ثم يَبحثون أشدَّ البحث حتى يَعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطولَ مُجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصرَ مُجالَسَةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ــ أي طريقاً ــ وأكثر[1]، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط

= فهو تلميذُ الرِّياشيِّ اللغوي البصري، المتوفى سنة ٢٥٧، وتلميذُ مُصْعَبٍ الزُّبَيريِّ المَدَني ثم البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٦، فهو من علماء القرن الثالث، وخفاءُ ترجمته على أمثالنا ليس بضارٍّ في علو مقامِه، فقد قيل:

ليس الخُمولُ بعَارٍ على امْرِئٍ ذي جَلاَلِ
فليلةُ القَدْرِ تَخْفَى وتلك خيرُ اللَّيالي

(١) قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٣٠، في ترجمة الإمام الحافظ شيخ المحدثين (يحيى بن معين) رحمه الله تعالى: «قال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١: ٢٨٢، في ترجمة (ابن معين) أيضاً: «قال مجاهد بن موسى: كان ابنُ معين يكتُبُ الحديثَ نيفاً وخمسين مرة. وقال عباس الدُّوريُّ عن ابن معين: لو لم نكتُب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٥١٦، وفي «ميزان الاعتدال» ١: ٣٥، في ترجمة الحافظ (إبراهيم بن سعيد الجوهري الطبري ثم البغدادي): «قال عبدُ الله بن جعفر بن خاقان السلمي: سألتُ إبراهيمَ بنَ سعيد عن حديث من (مسند أبي بكر الصديق)، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزءَ الثالثَ والعشرين من (مسند أبي بكر)، فقلتُ: لا يَصحُّ لأبي بكر عِشرون حديثاً، من أين ثلاثةٌ وعشرون جُزْءاً؟ فقال: كلُّ حديثٍ لم يكن =

والزَّلل، ويَضْبِطُوا حُروفَه، وَيَعُدُّوه عَدّاً.

فهذا من أفضل نِعَم الله تعالى على هذه الأمّة، فنَستوزعُ اللّهَ شُكرَ هذه

= عندي من مِئةِ وجهٍ ــ أي طريق ــ فأنا فيه يتيم».

وقال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في شرح (ألفيته) في مصطلح الحديث ٢ :٢٣٣ من طبعة المغرب، في باب (آداب طالب الحديث): «روينا عن أبي حاتم الرازي قال: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ــ أي طريقاً ــ ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في «تذكرة الحفاظ» ٢ :٩٣٣، في ترجمة الحافظ (حمزة بن محمد المصري الكِنَاني) رحمه الله تعالى: «قال أبو عُمَر بن عبد البر: سمعتُ عبدَ الله بنَ محمد بن أسد، سمعتُ حمزة الكِنَاني يقول: خَرَّجتُ حديثاً واحداً عن النبي صلى الله عليه وسلم من نحوِ مِئتي طريق، فداخَلَني من الفَرَح غيرُ قليل، وأُعجِبتُ بذلك، فرأيتُ يحيى بنَ معين في المنام، فقلتُ: يا أبا زكريا، خَرَّجتُ حديثاً من مِئتي طريق، فسكت عني ساعةً ثم قال: أَخشَى أن يَدخُلَ هذا تحتَ ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكاثُرُ﴾!.

يُشيرُ الإمامُ يحيى بنُ معين رحمه الله تعالى، إلى أنَّ هذا التوسُّعَ في التخريج قليلُ الجَدْوَى، وربما كان مبعثُهُ التفاخرَ والتعاظمَ والزَّهْوَ على الآخَرين، فلا يُستَحسَنُ الدخولُ فيه. وقد عَدَّ الإمامُ الشاطبيُّ هذا العَمَلَ من مُلَح العلم لا من صُلْبه، فما ينبغي إذهابُ الوقتِ والطاقاتِ الأخرى فيه، قال رحمه الله تعالى في «الموافقات» ١ :٧٧ و ٨١ «من العِلْم ما هو من صُلْب العِلْم، ومنه ما هو من مُلَحِ العِلْم لا من صُلْبِه، ومنه ما ليس من صُلْبِه، ولا مُلَحِه».

ثم قال في التمثيل لما هو من مُلَح العلم: «مِثلُ التأنُّقِ في استخراج الحديث من طرقٍ كثيرة، لا على قَصْدِ طلبِ تواتُرِهِ، بل على أن يُعَدَّ آخِذاً له عن شيوخٍ كثيرة، ومن جهاتٍ شَتَّى، وإن كان راجعاً إلى الآحادِ في الصحابة أو التابعين أو غيرهم، فالاشتغالُ بهذا من المُلَح لا من صُلْبِ العلم».

ثم أورد الشاطبي حكايةَ حمزة الكِناني هذه، وعَقَّبها بقوله: «هذا ما قال ــ أي يحيى بن معين ــ، وهو صحيحٌ في الاعتبار، لأنَّ تخريجَهُ من طُرقٍ يسيرة كافٍ في المقصود منه، فصار الزائدُ على ذلك فضلاً».

النعمةِ وغيرِها من نِعَمِه[1]، ونسألُه التثبيتَ والتوفيقَ لما يُقرِّبُ إليه، ويُزلِفُ لديه، ويُمَسِّكُنا بطاعتِه، إنه ولي حميد.

وقال الحافظ الرحَّال المصنِّفُ أبو بكر محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدَان الثقفي الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٠٩ رحمهُ الله تعالى[2]: بلَغَني أن الله تعالى خَصّ

---

(١) وقعت هذه العبارة محرفة، في نسخة الحافظ الزرقاني من كتابِ «المواهب اللدنية»، فشرحها تبعاً لتحريفها! فقال رحمه الله تعالى في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٤ «. . . فنستودعُ الله تعالى شُكرَ هذه النعمةِ وغيرِها من نِعَمِه، فإنه إذا استُودِعَ شيئاً حَفِظَه». انتهى. وهي تحريف عن (فنستوزعُ)، بالزاي بعد الواو، أي نستلهمُ اللَّهَ شُكرَها. وعلى هذا: فيكون قول الشارح الزرقاني: (فإنه إذا استُودِعَ شيئاً حَفِظَه) في غير محله، إذ هو مبني على تحريفِ الكلمة السابقة.

(٢) هذه العبارة أوردها الحافظ القسطلاني في «المواهب اللدنية» بلفظ «قال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن الله خص. . . ». فكتب عليها العلامة الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٥، مُعرِّفاً بأبي بكر محمد بن أحمد ما يلي: «أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي، الحافظ الإمام القدوة، كان فاضلاً. . . مات في ثاني ربيعٍ الأولِ سنة تسع وثمانين وأربع مئة». انتهى.

وهذا وَهَمٌ منه رحمه الله تعالى، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فإنَّ الخطيبَ البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، رَوَى هذا الخبر بسنده في كتابه «شرَف أصحاب الحديث» ص ٤٠ عن (أبي بكر محمد بن أحمد). وجاء في سَنَدِهِ هذا الشيخُ المسمى: شَيْخَ شَيْخِ شيخِه، فهو متوفًّى قبلَ الخطيب بدُهورٍ طويلة. والذي ظهر لي أنه هو: أبو بكرَ محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدَان، الثقفي مولاهم، الأصبهاني، ترجَمَ له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٨١٤، ووصفه بالحافظ الرحَّالِ المصنِّف، ثم قال: «وقال أبو الشيخ: هو مُحدِّثُ ابنُ مُحدِّث، كثيرُ التصانيف، مات بكِرْمان سنة تسع وثلاث مئة». انتهى.

وقد توقف الصديق العالم التركي الأستاذ الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، في تحقيقه لكتاب «شرَف أصحاب الحديث»، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فبيَّضَ لذكر وفاتِه، ولم يعينه، ولم يَذكُر تاريخ وفاتِه، وهذا بيانه فيما وصل إليه فهمي، والله أعلم.

هذه الأُمَّة بثلاثةِ أشياء، لم يُعطِها مَنْ قبلَها من الأُمَم: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ.

وقال الحافظ ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل»[1]، ما خُلاصَتُه: «نَقْلُ الثقةِ عن الثقة، حتى يَبلغَ به النبيَّ صلى الله عليه وسلم، مع الاتصال، يُخبِرُ كلُّ واحدٍ منهم باسمِ الذي أخبره ونَسَبِه، وكلُّهم معروفُ الحالِ والعينِ والعدالةِ والزمانِ والمكان: خَصَّ الله به المسلمين دون سائرِ أهلِ المِلَلِ كلِّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور، يَرحَلُ في طَلَبِه إلى الآفاق البعيـدة من لا يُحصِي عَددَهم إلا خالِقُهم، ويُواظِبُ على تقييدِهِ من كان الناقلُ قريباً منه.

قد تولَّى الله حفِظَهُ عليهم والحمدُ لله رب العالمين، فلا تفوتُهم زَلَّةٌ في كلمةٍ فما فوقها، في شيء من النقل إن وقعَتْ لأحدهم، ولا يُمكِنُ فاسِقاً أن يُقحِمَ كلمةً موضوعةً ولِلّهِ تعالى الشكر[2].

---

(١) ٢: ٨١ ـ ٨٢.

(٢) نعم وإليك شواهدَ هذا: ذكر الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢٧٣، في ترجمة الحافظ (أبي إسحاق الفَزَاري)، والحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» ١: ١٥٢ في ترجمته أيضاً، والحافظُ السيوطي في «تاريخ الخلفاء» ص ١٩٤، والعلامةُ عليٌّ القاري في «الموضوعات» ص ١٤.

«عن ابن عُلَيَّة وإسحاق بن إبراهيم، قالا: أَخذ هارونُ الرشيد زنديقاً فأَمَرَ بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لم تضربُ عنقي؟ قال: لأُريحَ العبادَ منك، فقال: يا أمير المؤمنين، أين أنت من أربعةِ آلاف حديث وضعتُها فيكم!! أُحرِّمُ فيها الحلال، وأُحلِّلُ فيها الحرام، ما قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ منها حرفاً!! فقال له الرشيد: أين أنت يا عَدُوَّ الله من أبي إسحاق الفَزَاري وعبدِ الله بن المبارك!! يَنْخُلانها نخلاً، فيُخرجانها حَرْفاً حرفاً!!». انتهى.

وفي سنة ٤٤٧ في عهد الخليفة العباسي العادل الصالح القائم بأمر الله رحمه الله =

وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يَقْرُبون فيه من موسى عليه الصلاة والسلام قُرْبَنا من محمد صلى الله عليه وسلم، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثرُ من ثلاثين عصراً، في أزيدَ من ألفٍ وخمسِ مئة عام، وإنما يَبلُغون بالنقل إلى شمعون ونحوِه.

وأما النصارى فليس عندهم من صِفة هذا النقل إلا تحريمُ الطلاق وحدَه

= تعالى، أظهَرَ بعضُ اليهود كتاباً، ادَّعَوْا أنه كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل خَيْبَر (اليهودِ) بإسقاطِ الجزيةِ عنهم، وفيه شهادةُ بعض الصحابة رضي الله عنهم بذلك، وذكروا أنَّ خَطَّ سيدنا علي رضي الله عنه فيه، وجاؤا بالكتاب إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي بن الحسن وزير القائم بأمر الله.

فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، فتأمَّلَهُ ثم قال: هذا كذِبٌ مُزَوَّر، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادةُ مُعاوية رضي الله عنه، وهو إنما أَسلَمَ عامَ فتحِ مكة ــ وكان فتحُها في سنةِ ثمانٍ من الهجرة، ــ وفَتْحُ خيبر كان في سنةِ سَبْع، وفيه شهادةُ سَعْد بن مُعَاذ رضي الله عنه، وهو قد مات يومَ بني قُرَيْظَة قبلَ فتحِ خيبر بسنتين، فاستَحْسَن ذلك منه رئيسُ الرؤساء واعتَمَدهُ وأمضاه، وردَّ اليهودَ شرَّ رَدٍّ لظهورِ تزويرِ الكتاب.

أي استَدلَّ الخطيبُ رحمه الله تعالى على كذبِ الكتاب، بذِكرِهم فيه شهادةَ سَعْدِ بن معاذ الذي مات قبل فتح خيبر بسنتين، وذِكرِهم فيه شهادةَ معاوية الذي تأخُّر إسلامُه سنةً عن فتح خيبر، فلم يكن رضي الله عنه حِينَ فَتْحِها مُسْلِماً ولا صَحَابِيَّاً، فكيف يكونُ شاهداً من الصحابة؟!

والحادثةُ ذكرها من ترجَمَ للخطيب البغدادي مثلُ ياقوت الحَمَوِي في «معجم الأدباء» ٤: ١٨، والتاجِ السبكي في «طبقات الشافعية» ٣: ١٤، والإمامِ ابن القيم في «المنار المنيف» ص ١٠٥، والحافظِ ابنِ كثير في «البداية والنهاية» ١٢: ١٠١، والسَّخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ١٠، فالحمدُ لله الذي أقام في كل عصر: من يحفظُ هذا الدين، من كيدِ الكائدين، ودَسّ المُبْطِلين ﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنا لَهُ لَحافِظُون﴾.

فقط، على أنَّ مُخْرَجَه من كذَّاب قد صحَّ كَذِبُه! . وأما النَّقلُ بالطريق المشتملةِ على كذابٍ أو مجهولِ العين، فكثيرٌ في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوالُ الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فلا يُمكن اليهودَ أن يبلغوا إلى صاحبِ نبيٍ أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، ولا يمكن النصارى أن يَصِلوا إلى أعلى من شمعون وبُولُص». انتهى(١).

وقال الحافظ القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى، في كتابه «سِراج المريدين» ونقَلَه عنه شيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكَتاني رحمه الله تعالى في كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»(٢): «واللَّهُ أكرَمَ هذه الأمةَ بالإسناد، لم يُعطِه لأحدٍ غيرِها، فاحْذَرُوا أن تسلكوا مسلكَ اليهودِ والنصارى، فتُحدِّثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمةَ الله عن أنفسكم، مُطَرِّقين للتُّهمةِ إليكم، خافِضين لمنزلتِكم، ومشتركين مع قومٍ لَعَنهم الله وغَضِبَ عليهم، وراكبين لِسَنَنِهم». انتهى.

وقال الحافظ الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى، في «منهاج السنة النبوية»(٣): «الإسنادُ من خصائص هذه الأُمَّة، وهو من خصائص الإسلام، ثم

---

(١) وقد عَقَد العلاَّمةُ المِحجاجُ النظَّارُ الشيخُ رحمةُ الله بنُ خليلِ الرحمن الدِّهْلَوِي الهندي، المتوفى بمكة سنة ١٣٠٦ رحمه الله تعالى، في كتابه العظيم: «إظهار الحق»، الذي دَوَّنَ فيه مناظراته في الهند لكبير قِسِّيسي النصارى في عصره (فندر): عَقَدَ (الفصلَ الثاني في بيانِ أنَّ أهلَ الكتاب لا يُوجَدُ عندهم سَنَدٌ متصلٌ لكتاب من كتب العَهْد العتيقِ والجديد)، وساق فيه الأدلةَ الناطقةَ بذلك من كتبهم وأقوالهم في ٤٥ صفحة، من ١:١٠١ ـــ ١٤٥ من طبعة قَطَر ذات الجزءين، فانظره.

(٢) ١: ٥٠.

(٣) ٤: ١١ من طبعة بولاق، و٧: ٣٧ من الطبعة المحققة.

هو في الإسلام من خصائصِ أهلِ السُنَّة، والرافِضَةُ أقَلُّ عنايةً به[١]، إذْ لا يُصَدِّقون إلا بما يُوافِقُ أهواءَهم. وعلامَةُ كذِبِهِ ــ أي عندهم ــ أنه يُخالِفُ هَوَاهم! ولهذا قال عبد الرحمن بنُ مَهْدي: أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم، وأهلُ البِدع سَلكوا طريقاً أخرى ابتدعوها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديثَ، بل ولا القرآنَ في أصولهم إلا للاعتضادِ لا للاعتماد». انتهى.

وقال العلامة الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى، في كتابه «شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَة»[٢]، «أصلُ الإسناد خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمّة، وسُنّةٌ بالغةٌ من السنن المؤكَّدة، بل من فروضِ الكفاية». انتهى. وقال الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالى: «ولكون الإسناد يُعلَم به الحديثُ الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فروضِ الكفاية». انتهى[٣].

وقال أستاذُنا المحقِّقُ الإمام، خاتمةُ شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية،

---

(١) قلتُ: نعم، هذا الاهتمامُ العظيمُ بالإسناد خاصٌّ بأهل السنة، ولم يكن لدى الشيعةِ الإمامية اهتمامٌ بالإسناد، لأنهم يقولون: «إنَّ أحاديثَنا كلَّها قطعيةُ الصُّدُورِ عن المعصوم، وما كان كذلك فلا يَحتاجُ إلى مُلاحظةِ سَنَدِه». نقَلَهُ عنهم أحَدُ كبار علماءِ الشيعة عبدُ الله المامَقَاني، المتوفى سنة ١٣٥١، في كتابه «تنقيح المَقَال في علم الرجال» ١ :١٧٧، ثم نازع هو في قبولِ هذا القول، بوجودِ الحاجة إلى ملاحظة أحوال الرجال.

وجاء في كتاب «تاريخ الإمامية وأسلافِهم من الشيعة» للدكتور عبد الله فياض، في ص ١٤٠ قولُه: «ولمَّا كان الإمامُ معصوماً عند الإمامية، فلا مجالَ للشك فيما يقول». وفي ص ١٥٨ قولُه أيضاً: «إنَّ الاعتقاد بعِصمةِ الأئمةِ جَعَل الأحاديثَ التي تصدُرُ عنهم صحيحةً، دون أن يشترطوا إيصالَ سَنَدِها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما هو الحالُ عند أهلِ السُّنَّة».

(٢) ص ١٩٤.

(٣) من «مِرقاة المفاتيح» للعلامة علي القاري ١ :٢١٨.

شيخ الإسلام مصطفى صبري التُّوْقَادي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٣ رحمه الله تعالى، في كتابه الفَذِّ الفريد الذي وُصِفَ حين صدوره بأنه (كتابُ القَرْنِ الرابعَ عَشَر): «مَوْقِفُ العقل والعِلم والعالَم من رَبِّ العالمين وعبادِهِ المرسَلين»[1]، وهو يتحدث عن اهتمام المسلمين بحفظ السُّنَّةِ المطهرةِ وضبطِها، والعنايةِ بحراستِها وصِيانتِها بطريق الإسناد، ما يلي:

«الطريقةُ المتبعَةُ في الإسلام لتوثيق الأحاديثِ النبوية: أفضَلُ طريقٍ وأعلاها، لا تُدانيها في دِقَّتِها وسُمُوِّها أيُّ طريقةٍ عِلميةٍ غَرْبِيَّةٍ اتُّبِعَتْ في توثيقِ الروايات، ففي «صحيح البخاري» مثلًا: ألفانِ وسِتُّ مِئةٍ واثنانِ من الأحاديث المُسْنَدَة، سوى المكرَّرة، انتقاها البخاري من مِئةِ ألفِ حديثٍ صحيحٍ يَحفظُها، وفيه قريبٌ من أَلْفَيْ راوٍ، اختارهم من نُيِّفٍ وثلاثين ألفاً من الرُّوَاةِ الثقاتِ الذين يَعرفُهم. وكتابُ البخاري، البالغُ أربعَ مجلداتٍ كبيرة، يَبْقَى بعدَ حذفِ أسانيدِهِ على حَجْمِ مجلَّدٍ واحدٍ متوسطِ الحجم.

فهل سمعتُم وسَمِعَتْ الدنيا أن كتابَ تاريخٍ في هذا الحجم، يُروَى ما فيه سَمَاعاً من ألفَيْ رجلٍ ثقة، يَعرفُهم المؤلفُ وغيرُهُ من أهلِ العلم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كلُّ جملةٍ معيَّنةٍ من الكتاب، مؤلَّفةً من سطرٍ أو أكثَرَ أو أقَلَّ تقريباً، سَمِعَها فلان، وهو من فلان، إلى أن اتَّصَل ــ الإسنادُ والسماعُ ــ بالنبي صلى الله عليه وسلم، فيُقامُ لكل سَطْرٍ من سُطورِ الكتابِ تقريباً شُهودٌ من الرُّواة يَتحمَّلون مسؤوليةَ روايتِه». انتهى. وهذا شيءٌ لا يُوجَدُ في الدنيا إلا عند المسلمين[2].

---

(١) ٤: ٨٧، وفي كتابه «القولُ الفصلُ بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون» ص ٦٧ من طبعة سنة ١٤٠٧ لدار السلام بالقاهرة، وكتابُهُ هذا هو البابُ الثالث من كتابه «موقف العقل»، طبَعَه على حِدَةٍ لمناسبةٍ اقتَضَتْ التعجلَ بإخراجه.

(٢) وكان شيخُنا الإمامُ مصطفى رحمه الله تعالى قال قبلَ هذا الكلام، في =

. . . .

= ص ٥٧ ــ ٥٨ و ٨٧ ما يلي: «ولا مُغالاةَ أصلاً في نَفْيِ من يُساوي محمداً صلى الله عليه وسلم أو يُدانيه، في كون حياتِهِ من بعدِ مبعثِهِ إلى وفاته ــ ولا سيما أحاديثُهُ مع المناسباتِ الداعيةِ إلى ورودِها ــ مضبوطةً مدوَّنة. ولا نغالي أيضاً إذا قلنا: إنَّ ضبط سُنَّةِ نبي الإسلام أصحُّ وأثبَتُ من ضبطِ كُتُبِ أهل الكتاب.

فقد أدَّى كمالُ الاعتناءِ الإسلامي بحياة نبينا صلى الله عليه وسلم، وتتبُّعِ أقوالِهِ وأفعالِه، إلى الاعتناء بحياةِ المُتَتَبِّعين أنفسِهم أعني الرُّواةَ عنه، وليس أحَدٌ في الدنيا عُنِيَ في سبيلِ العنايةِ به، بكلِّ من لَقِيَهُ وبكلِّ من رَوَى عنه شيئاً، وبِمَنْ رَوَى، عمن رَوَى، عمن رَوَى إلى آخرِهِ، ــ إلا رسولَ الله سيدَنا محمداً صلى الله عليه وسلم ــ .

وأُلِّفَ في الصحابةِ الكُتُب، مثلُ طبقاتِ ابن سعد، وكتابِ الصحابة لابن السكن، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر، ومعرفةِ الصحابة للبغوي، وأُسْدِ الغابة لابن الأثير، والإصابةِ لابن حجر، وغيرِها من المؤلفات، ففيها نحو عشرة آلاف صحابي مع تراجمهم.

ودُرِسَ في كُتُبِ أسماء الرجال من التابعين، وتَبَعِ التابعين، حياةُ نحوِ مئةِ ألف رجل على الأقل، وعلى تخمين العالم الألماني (شبرينجر) خمسُ مِئةِ ألف، فلا أُغالي إذا قلتُ أيضاً: إن كيفية الاعتناءِ بحياة محمد صلى الله عليه وسلم معجزةٌ من معجزاتِ الإسلام، قال العالم الألماني المارُّ الذكر في مقدمة كتاب «الإصابة» الذي طُبِعَ في كلكته في الهند وتولَّى تصحيحَه: إن الدنيا لم تر، ولن ترى، أمَّة مثلَ المسلمين، فقد دُرِسَ بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياةُ نِصفِ مليون رجل.

وحَسْبُك أنَّ نَقْدَ الرجال أيْ رجالِ الحديثِ أصبح علماً مدوَّناً في الإسلام، له كتبٌ خاصة لا تستوعبها المجلَّدات، نذكرُ منها: «تهذيبَ الكمال» للمِزِّي، وعليه كتابُ علاء الدين مُغُلْطَاي في ثلاثة عشر مجلداً، و «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في اثني عشر مجلداً، و «ميزانَ الاعتدال» للذهبي، و «لسانَ الميزان» لابن حجر، وغيرَها مما لا يُحصَى.

كان كلُّ هذا التوسُّعِ في تدقيق أحوال الرجال، للاطِّلاع على منزلةِ رواة الأحاديث في الصدقِ والضبطِ والأمانة، قال العلامة الفاضل الشيخ شِبْلي النعماني الهندي في كتابه عن السيرة النبوية: =

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي رحمه الله تعالى في فاتحة كتاب «تقدمة المعرفة للجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي: «الإنسان يفتقر في دينه ودنياه، إلى معلومات كثيرة، لا سبيلَ له إليها إلا بالأَخْبار، وإذْ كان يقَعُ في الأَخبار الحقُّ والباطل، والصدقُ والكذب، والصوابُ والخطأ، فهو مضطرٌ إلى تمييز ذلك.

وقد هيَّأ الله تبارك وتعالى لنا سَلَفَ صِدْق، حَفِظُوا لنا جميعَ ما نحتاجُ إليه من الأَخبار، في تفسيرِ كتابِ ربنا عز وجل، وسُنَّةِ نبينا صلى الله عليه وسلم، وآثارِ أصحابِه، وقضايا القُضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغةِ وآدابِها، والشعرِ، والتاريخِ، وغيرِ ذلكَ.

والتزموا وأَلزَمُوا مَنْ بعدَهم سَوْقَ تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوالَ الرُّوَاة التي تُساعِدُ على نقدِ أخبارهم وحَفِظُوها لنا في جملةِ ما حَفِظوا، وتفقَّدوا أحوالَ الرُّوَاة، وقَضَوْا على كل راوٍ بما يَستحقُّه، فميَّزوا من يجبُ الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا إذا اعتَضَد، ومن لا يُحتَجُّ به ولكن

= «إنَّ كل مِلَّةٍ وكلَّ طائفةٍ من معتنقي الأديان، تُقدِّسُ دينَها وتُفضِّلُه على دين غيرِها، فلو وجَّهنا سؤالاً عاماً إلى جميع أهلِ الأرض عمن له المَوْجُودِيَّةُ الفائقة من بين مؤسِّسي الأديان، فلا شك أن الأجوبة على هذا السؤال تَرِدُ مختلِفةً بعَدَدِ اختلافِ مُرْسِليها في الدين.

ولكن إذا زدنا تفصيلاً وإيضاحاً في لفظ السؤال، فقلنا مثلاً: مَنْ ذا الذي ضُبِطَ جميعُ نُصوصِ كتابِهِ المُنْزَلِ عليه ضبطاً، وثُبِّتَ حَرْفِياً بموفَّقِيَّةٍ وصَداقةٍ لم تكونا من حَظِّ الكتبِ المقدَّسة؟

ومن ناحية أخرى: قُيِّدَ ونُقِلَ جميعُ وقائع حياته، وجميعُ أفعالِهِ وأقوالِهِ وأسفارِهِ وأخلاقِهِ وعاداتِه، حتى شَكْلُ لباسِه، وصُورةُ تلبُّسِهِ، وخُطُوطُ وجهه، وكيفيَّةُ تكلُّمِهِ ومَشْيِه، وطَرْزُ مُعاشَرَتِه، وحتى أكلُه وشُربُه ونومُهُ وتبسُّمُه ومَسَاعِيهِ بجميع فروعِهِ وتفاصيلِه؟ فالجوابُ ــ لا بُدَّ أن يكون ــ : محمدٌ صلى الله عليه وسلم». انتهى باختصار وتصرف يسير.

يُستَشْهَد، ومن يُعتَمَدُ عليه في حالٍ دون أخرى، وما دُونَ ذلك من متساهلٍ ومُغَفَّلٍ وكذَّاب.

وعَمَدوا إلى الأَخبار فانتقدوها وفَحَصُوها، وخَلَّصُوا لنا منها ما ضمَّنوه كتبَ الصحيح، وتفقَّدوا الأخبارَ التي ظاهِرُها الصحة، وقد عَرَفوا بسَعَةِ علمِهم ودِقَّةِ فهمِهم: ما يَدفَعُها عن الصحة، فشرَحوا عِلَلَها، وبيَّنوا خَلَلَها، وضمَّنوها كتبَ العِلَل.

وحاولوا مع ذلك إماتَةَ الأَخبار الكاذبة، فلم يَنقُل أفاضلُهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذبِ راويه أو وَهنِه. ومن تسامَحَ من متأخِّريهم فرَوَى كلَّ ما سَمِع، فقد بيَّنَ ذلك، وَوَكلَ الناسَ إلى النقدِ الذي قد مُهِّدَتْ قواعدُهُ، ونُصِبَتْ مَعالِمُه، فبِحَقٍّ قال المستشرقُ المحقِّقُ مرجليوث: «لِيَفْتَخِر المسلمون ما شاؤا بعِلْمِ حديثِهم». انظر «المقالات العلمية» ص ٢٣٤ و ٢٥٣». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهذه الكلماتُ وكثيرٌ غيرُها من كلمات الأئمة التي جاءت في الاهتمام بالسَّند أو الإسناد، دَعَتْ المتقدمين من علماء المسلمين، أن لا يُعطُوا الاعتبارَ التامَّ للكتاب إلاّ إذا كان راويه الثقةُ الضابطُ العَدْلُ، قد قرأَه على مؤلِّفه، أو كان لديه سَنَدٌ متصلٌ بقراءةِ الكتاب وتلقّيه من شيوخِهِ عن شيوخِهم إلى مؤلِّفه.

أما الكتابُ الذي يَجِدُه العالمُ (وِجَادةً)، ولم يَسمعه من مؤلِّفه، ولا له منه إجازة، فهو من باب الخبر المنقطِع والمرسَل، كما قرَّره علماءُ المصطلح، وقد مَنَعَ الأخذَ منه معظمُ المحدِّثين والفقهاءِ من المتقدمين، وأجازه المتأخرون بشروطٍ ضيِّقة، لتعذُّرِ شرطِ الراوية في الأعصار المتأخرة. وهذا منهم فيما يُوثَقُ بنسبتِهِ إلى مؤلِّفه، أمّا ما لا يُوثَقُ بنسبته، فلا اعتدادَ به بالاتفاق.

وما هذا كلُّه إلاّ ليكون النقلُ صحيحاً، والتوثُّقُ تاماً، ولتأخُذَ الكلمةُ

العلميةُ ثبوتَها وصِحَّتَها، وضَبْطَها وتاريخَها وانتقالَها إلى الأجيال اللاحقة، على أوثقِ طريق.

ولهذا قرَّروا القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة، وهي: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحَّةُ، أو مُدَّعِياً فالدَّلِيلُ)، أي إن كنتَ ناقلاً لكلامٍ خَبَرِيٍّ فعليك إثباتُ صحتِهِ عن المنقولِ عنه، وإن كنتَ مُدَّعِياً دَعْوَى في موضوعٍ مَّا عَقْلِيٍّ، فعليك إقامةُ الدليل على صحةِ المدَّعى الذي تدَّعِيهِ.

وهذا الذي عبَّروا عنه بقولهم: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحةُ، أو مُدَّعياً فالدليلُ)، عبَّر عنه الإمامُ الشيخُ ابنُ تيمية رحمه الله تعالى، بقولِهِ العَذْبِ الجامع البليغ، في كتابه: «مقدمة في أصول التَفسير»[1]: «العلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّق، وإمَّا استدلالٌ مُحَقَّق». انتهى.

ومن هذا الذي تقدَّمَ كلِّهِ تَعلمُ أنَّ الكلمةَ التي يقرؤها طالبُ العلم اليومَ في كتب علماء الإسلام، منقولةٌ إليه عن قائلها بأضبطِ طُرقِ النقلِ والأمانة، وبأَدَقِّ العنايةِ والاستيثاق. وهذا مما تميَّزتْ به مؤلَّفاتُ علماءِ الإسلام على مؤلَّفاتِ غيرِهم من الناس.

فقد جعلَ علماؤنا المتقدمون ــ رحمهم الله تعالى وأكرَمَ نُزُلَهم ــ (الإسنادَ) أو (السَّنَدَ) من (سُنَنِ العلم) أياً كان ذلك العلم: دِيناً كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول. . .، أو آلةً لعِلم الدين كعِلم الأدب والتاريخ واللغة والنحو والشعر ونحوِها، أو أسماراً وحِكَماً ونوادرَ وطرائفَ.

فهذا الإمام ابنُ الجوزي رحمه الله تعالى، لمَّا ذَكَر في مقدمة كتابه «أخبار الأذكياء» كلمةَ الخليفةِ المأمونِ العباسيِّ لعَمِّهِ إبراهيمَ بنِ المهدي: «لا شيءَ أطيَبُ من النظر في عقول الرجال»، ساقها بالإسناد، وهي كلمةٌ لطيفةٌ وجيزة، وحِكْمةٌ

---

(١) ص ٥٥.

لا تترتَّبُ عليها مسؤوليةٌ مَّا، فأورَدَها بالإسنادِ على طريقةِ العلماءِ السَّلَف، في الاهتمام بالإسنادِ لكل منقول، ولوكان كلِمةَ حِكمةٍ أو نكتةَ إضحاك أو حكاية سَمَر.

وهذا الطبيبُ النِّطَاسِيُّ أبو بكر الرازيُّ محمدُ بنُ زكريا شيخُ الطب في عصره، المتوفى سنة ٣١١، رحمه الله تعالى، أدخَلَ الإسنادَ في بعض منقولاتِهِ في الطب، في كتابه «الحاوي» المطبوع في ثلاث وعشرين مجلداً، فكان من ذلك توثيقٌ وتعريف بمن نَقَل عنهم، وافَقَهم أو خالَفَهم، فأحسَنَ وأفاد[1]. وهكذا دخل الإسنادُ في جملة العلوم، مع أنه ليس بضروري في بعضها.

وقد بيَّن الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ، ما يكونُ الإسنادُ له ضرورياً وشَرْطاً في صحتِهِ، وما يكونُ الإسنادُ له كمالاً وزِينةً في روايتِه، فقال رحمه الله تعالى في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، في (باب القولِ في كَتْبِ الحديثِ على وجهِهِ وعُمومِه)[2]:

«والحديثُ يشتمِلُ على المسنَدِ، والموقوفِ، والمرسَلِ، والمقطوعِ، والقويِّ، والضعيفِ، والصحيحِ، والسقيمِ، وغيرِ ذلك من الأوصافِ المختلِفة، والنعوتِ المتغايرة، وفي كَتْبِ الكل فائدةٌ نحن نشيرُ إليها، ونذكُرُها على التفصيل للأنواعِ التي وصفناها وغيرِها مما لم نَصِفه».

---

(١) قال الدكتور صالح أحمد العلي في مقاله «الرواية والأسانيد» ص ٣٣: «فبفضل عناية الرازي بذكر أسانيده في كتاب «الحاوي» العظيم، استطعنا أن نَعرِفَ أسماءَ وآراءَ ومكانَةَ عَدَدٍ كبيرٍ جداً من الأطباءِ الإغْرِيق والسُّرْيان والعرب، ما كنا لنعرفَ عن آرائهم، أو حتى أسمائهم لو لم يذكرهم الرازيُّ في أسانيده. انظر في ذلك «تاريخ الطب الإسلامي» لأولمان بالألمانية، و «تاريخ المؤلفات العربية» للأستاذ فؤاد سزكين ج ٣».

(٢) ٢: ١٨٢، ١٨٩ ــ ٢١٥ من الطبعة التي حقَّقها الدكتور الشيخ محمود طحان.

ثم قال: «الأحاديثُ المسنَداتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم: هي أصلُ الشريعة، ومنها تُستفادُ الأحكام، وما اتَّصل منها سَنَدُهُ، وثَبَتَتْ عدالةُ رجالِه، فلا خلافَ بين العلماء أن قبولَهُ واجب، والعملَ به لازم، والرادُّ له آثم».

ثم أَخَذ في الكلام على «الأحاديث الموقوفات على الصحابة، والمقاطيع: الموقوفاتِ على التابعين، وأحاديثِ الضِّعَاف ومَنْ لا يُعتَمَدُ على روايته، وكَتْبِ أحاديث التفسير، وكَتْبِ أحاديث المغازي، وكَتْبِ أحاديث حروف القراءات، وكَتْبِ أشعارِ المتقدمين، وكَتْبِ التواريخ، وكَتْبِ كلام الحُفَّاظ في الجرح والتعديل، وكَتْبِ الأحاديثِ المُعَادَة، وكَتْبِ الطُّرُقِ المختلِفة».

ثم قال «كلُّ ما تقدَّم ذكرُهُ يَفتقِرُ كَتْبُهُ إلى الإسناد، فلو أُسْقِطَتْ أسانيدُه واقتُصِرَ على ألفاظِهِ فَسَد أمرُه، ولم يَثْبُت حكمُه، لأن الأسانيدَ المتصلةَ شرطٌ في صحتِهِ ولزومِ العمل به. . .، وأمَّا أخبارُ الصالحين، وحكاياتُ الزهادِ والمتعبِّدين، ومواعظُ البلغاء، وحِكَمُ الأدباء، فالأسانيدُ فيها زِينةٌ لها، وليست شرطاً في تأدِيَتِها».

ثم ساق بسنده إلى يوسف بن الحسن الرازي قال: إسنادُ الحكمةِ وجودُها. ثم أسنَدَ إلى سعيد بن يعقوب قال: سمعتُ ابنَ المبارك ـ وسألناهُ قلنا: نجدُ المواعظَ في الكُتُبِ فننظرُ فيها؟ ـ قال: لا بأسَ، وإن وجدتَ على الحائطِ موعظةً فانظر فيها تتَّعِظ، قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيمُ إلا بالسماع.

ثم ساق بسنده إلى محمد بن عبد الخالق قال: كنتُ جالساً عند يزيدَ بن هارون، وخراسانيٌّ يكتبُ الكلامَ ولا يكتبُ الإسنادَ، فقلتُ له: مالك لا تكتبُ الإسنادَ؟ فقال ـ بالفارسية ما معناه بالعربية ـ: أنا لِبَيْتٍ أُريدُهُ لا للسُّوْق ـ يعني للعَملِ لا للرواية ـ.

وعلَّق عليه الحافظ الخطيب بقوله: «إن كان الذي كتبه الخراساني من أخبار الزهد والرقائق، وحكاياتِ الترغيبِ والترهيبِ والمواعظ، فلا بأسَ بما

فَعَل، وإن كان ذلك من أحاديث الأحكام، وله تعلُّقٌ بالحلال والحرام، فقد أخطأ في إسقاطِ أسانيدِه، لأنها هي الطريقُ إلى تبيُّنِهِ، فكان يَلزمُه السؤالُ عن أمْرِهِ والبحثُ عن صحتِه.

وعلى كل حال: فإنَّ كَتْبَ الإسنادِ أولى، سواءً كان الحديثُ متعلِّقاً بالأحكام أو بغيرها». ثم رَوَى بسنده «عن أبان بن تَغْلِب قال: الإسنادُ في الحديث كالعَلَم في الثوب». انتهى.

ولِتعرفَ منزلةَ (الإسناد) عند المتقدمين في كل ذلك، خُذْ هذا الخبرَ الصغير: جاء في «تاج العروس شرح القاموس» للعلامة المرتضى الزَّبيدي رحمه الله تعالى، في مادة (نوف)[1]، عند تفسير كلمة (النَّوْف) ما نصُّه: «قال الأزهري: قرأتُ في كتابٍ نُسِبَ إلى مُؤرِّج ــ السَّدُوسي ــ غيرِ مسموع: لا أدري ما صِحةُ النَّوْف؟». انتهى. فتَرَى في هذا النص مَبْلَغَ حِرصِ المتقدمين ــ لشدة تحريهم في طلب الصواب والحق ــ أن لا يُدوِّنوا اللغة إلا بالرواية والأسانيد الصحيحة، كالشريعة المطهرة والسُّنَّةِ المشرَّفة.

فمن أجلِ نقلِ كلمةٍ واحدة من كتاب، قد تكون تلك الكلمةُ من أصدق الثابت المنقول عن قائلها، جعلَ الأزهريُّ رحمه الله تعالى يَتحفَّظُ من إسنادها إلى قائلها، إذ لم يكن على الكتاب ــ أي النسخةِ التي وقعَتْ إليه ــ إثباتُ السماع لذلك الكتابِ من مؤلِّفه أو مَنْ تلقَّى عنه. و (السَّمَاعُ) من (الإسناد).

إنَّ هذا الموقفَ الدقيق ــ وأمثالُه كثيرٌ جداً ــ ليدل كلَّ الدلالة على موقع (الإسناد) و (السماع) في كتابٍ من كتبِ اللغة عند أولئك المتقدمين رحمهم الله تعالى، فكيف الشأنُ بكتب التفسير والحديث والفقه ونحوِها؟

وخُذْ نصَّاً آخَرَ عن الإمام ابن جرير الطبري، لتَرَى فيه نموذجاً من اهتمامِ

---

(١) ٦ : ٢٦٢.

السلفِ بالإسناد في التفسير ولو للكلمةِ الواحدة، كلفظةِ (الحِين) مثلاً:

جاء في تفسير الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري[١]، من تفسير سورة البقرة ما يلي:

«القولُ في تأويل قولِهِ تعالى: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِينٍ﴾[٢]، قال أبو جعفر: اختَلَف أهلُ التأويل في تأويلِ ذلك، فقال بعضُهم: ولكم فيها بَلاغٌ إلى الموت، ذِكْرُ من قال ذلك:

حدَّثني موسى بنُ هارون، قال حدثنا عَمْرُو بن حَمَّاد، قال حدثنا أَسْبَاط، عن السُّدِّي، في قولِهِ ﴿ومَتَاعٌ إلى حِينٍ﴾، قال يقول: بَلاغٌ إلى الموت.

وحدَّثني يونسُ، قال أخبرنا ابنُ وهب، قال حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدي، عن إسرائيل، عن إسماعيل السُّدِّي، قال: حدثني من سَمِعَ ابنَ عباس: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِينٍ﴾، قال: الحَيَاة.

حدَّثني المُثنَّى بنُ إبراهيم، قال حدثنا أبو حُذَيْفَة، قال حدثنا شِبْل، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِينٍ﴾، قال: إلى يومِ القيامة، إلى انقطاعِ الدنيا.

وقال آخَرُون: ﴿إلى حِينٍ﴾ قال: إلى أَجَل. ذِكْرُ من قال ذلك:

حُدِّثتُ عن عَمَّارِ بن الحَسَن، قال حدَّثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِينٍ﴾، قال: إلى أَجَل». انتهى كلامُ الإمام ابن جرير رحمه الله تعالى.

فانظر كيف تراه ساقَ من أجلِ الكلمةِ الواحدة: السطرينِ والثلاثةَ من

---

(١) ١: ٥٣٩.

(٢) من سورة البقرة، الآية ٣٦.

الإسناد، ليُورِدَ الكلمةَ مَوْرِدَها عن قائلِها، فقد كان السندُ عندهم عُمدةَ الكلام وطريقَ النقلِ والقبولِ إذا صَحَّ المنقول.

وبهذا المثالِ وأمثالِهِ تتضحُ لك قيمةُ الإسنادِ عند الأسلاف، وقيمةُ التوثُّقِ عند المسلمين في الكلمةِ الواحدةِ تفسيراً، أو نَقْلاً عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، أو عن عالمٍ من المسلمين، أو عن أديب، أو عن شاعر، أو شاردٍ أو كافر، فلا بُدَّ في الكلمة المنقولةِ من الإسنادِ الصحيح، لتأخُذَ حكمَها وموضعَها المرسوم.

وإليك خبراً آخرَ من «تاريخ مدينة دمشق» للمحدِّث المؤرِّخ الحافظِ ابن عساكر رحمه الله تعالى، في (ترجمة الإمام محمد بن شهاب الزهري)، في طبعتها المستقلة[1]، فقد ساق كلَّ هذه الأسطُرِ التالية ليَذكُرَ بعدَها أنَّ (كُنْيَةَ) محمد بن شهاب (أبو بكر)، قال:

«حدثنا أبو بكر يحيى بن إبراهيم، أخبرنا نعمةُ الله بن محمد، حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن أحمد بن سليمان، أخبرنا سفيان بن محمد بن سفيان، حدثني الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن علي، عن محمد بن إسحاق، قال: سمعتُ أبا عُمَر الضريرَ يقول: محمدُ بنُ شهاب: أبو بكر».

وهذا خبرٌ آخَرُ في تأكيد قيمةِ الإسنادِ والسماع، وأنَّ الثقة إذا حدَّثَ من كتابٍ ليس عليه سَمَاعُهُ ــ وإن كان قد تلقَّاه من شيخه ــ كان ذلك مَغْمَزاً وخَرْماً في شأنه.

قال الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[2]، في ترجمة الحافظ الثقة الثَّبْتِ الحُجَّةِ المتيقظِ الراويـةِ المعمَّر (أبي عُمَر محمد بن العباس الخزَّاز المعروف

---

(١) ص ٣٧.

(٢) ٣: ١٢٢.

بابن حَيُّوْيَهْ) البغدادي، المولود سنة ٢٩٥، والمتوفى سنة ٣٨٢ ببغداد:

«حدَّثني الأزهريُّ قال: كان أبو عُمَر بن حَيُّوْيَهْ مكثراً ــ من الرواية ــ، وكان فيه تسامح، ربما أراد أن يَقرأ شيئاً، ولا يَقرُبُ أصلُه منه، فيَقرأُهُ من كتابِ أبي الحسن بن الرزَّاز، لثقتِهِ بذلك الكتاب، وإن لم يكن فيه سَمَاعُه، وكان مع ذلك ثقةً.

سمعتُ العتيقيَّ ذكَرَ ابنَ حَيُّوْيَهْ، فأَثنَى عليه ثناء حسناً، وذكَرَه ذكراً جميلاً، وبالَغَ في ذلك، وقال: كان ثقةً صالحاً دَيِّناً ذا مُروءة». انتهى.

والشاهدُ في هذا الخبر أن هذا الحافظ الثقة الحجة المتيقظ. . .، لمَّا قرأ من كتابِ لثقةٍ ضابطٍ (لم يكن فيه سَمَاعُه)، عُدَّ متسامحاً! وأُخِذَ ذلك عليه، واقتَضَى أن يُذكَرَ مَغْمَزاً في ترجمتِهِ وتاريخ حياتِهِ العلمية، وفي هذا دلالةٌ بالغةٌ على مَوقعِ الإسنادِ عند العلماءِ المتقدمين رحمهم الله تعالى.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى، في كتابه «الاعتصام»[1]، في الفصل الأول من (الباب الرابع): «جعلوا الإسنادَ من الدِّين، ولا يَعْنُون: (حَدَّثني فلان عن فلان) مُجرَّداً، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَهُ من معرفةِ الرجالِ الذين يُحدِّثُ عنهم، حتى لا يُسنَدَ عن مجهولٍ ولا مجروحٍ ولا مُتَّهَم، إلاَّ عمن تَحصُلُ الثقةُ بروايته، لأنَّ رُوحَ المسألةِ أن يَغلِبَ على الظنِّ من غيرِ رِيبةٍ ــ أي شَكٍّ ــ أنَّ ذلك الحديثَ قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم، لنعتَمِدَ عليه في الشريعة، ونُسنِدَ إليه الأحكام». انتهى.

وقد عاب الإمامُ أبو منصور الأزهري الهَرَويُّ اللغوي، محمدُ بنُ أحمد المولود سنة ٢٨٢، والمتوفى سنة ٣٧٠ رحمه الله تعالى، على من أَلَّفَ الكتبَ في اللغة، وأسنَدَ فيها إلى العلماء من غير سماع منهم، وإنما أَخَذَ من كتبهم

---

(١) ١ : ٢٢٥.

وصُحُفِهم، وردَّ عليه وحذَّرَ من الأخذِ عنه، ووَصَفَهُ بأنه صَحَفيٌّ، وقال: «من كان رأسُ مالِهِ صُحُفاً فإنه يُصحِّفُ فيُكثِرُ! وذلك أنه يُخبِرُ عن كتبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟! . . . فقد أقرَّ أنه صَحَفيٌّ لا روايةَ له ولا مُشاهَدة، ودَلَّ تصحيفُهُ وخطؤُهُ على أنه لا معرفةَ له ولا حِفظ». انتهى. ويعني أنَّ هذا كافٍ لإهمالِ كتابِهِ، لفقدِ السماعِ والمشافهةِ للشيوخ المعتمَدِين.

قال رحمه الله تعالى، في مقدمة كتابه «تهذيب اللغة»[1]، بعدَ أن ذكَرَ (الأئمةَ الذين اعتمَد عليهم في جَمْع هذا الكتاب)، وترجمَ لهم، وساق أسانيدَهُ إليهم[2]، قال ما يلي:

«وإذْ فرَغنا من ذكرِ الأثباتِ المتقِنين، والثقاتِ المبرِّزين من اللغويين، وتسميتِهم طبقةً طبقة، إعلاماً لمن غَبِيَ عليه مكانُهم من المعرفة، كي يعتمدوهم فيما يجدون لهم من المؤلَّفات المرويةِ عنهم، فلنذكر بعَقِبَ ذكرِهم: أقواماً اتَّسَمُوا بسِمَةِ المعرفة وعلم اللغة، وألَّفوا كتباً أودَعُوها الصحيحَ والسقيم، وحشَوْها بالمُزَالِ المُفْسَد، والمصحَّفِ المغيَّر، الذي لا يَتميَّزُ ما يَصِحُّ منه إلا عند النَّقَابِ ــ هو العلامةُ البحَّاثةُ الفَطِنُ ــ المبرِّز، والعالمِ الفطِن، لنُحذِّر الأغمارَ اعتمادَ ما دوَّنوا، والاستنامةَ إلى ما ألَّفوا».

ثم قال[3]: «وممن ألَّف وجمَعَ من الخراسانيين في عصرنا هذا، فصحَّفَ وغيَّر، وأزال العربيةَ عن وجوهها: رجلان، أحدُهما يُسمَّى: أحمد بن محمد البُشْتي، ويُعرَف بالخارْزَنْجِي ــ توفي سنة ٣٤٨ ــ، والآخَرُ يُكنَى أبا الأزهر البُخَاريَّ.

فأما البُشْتي فإنه ألَّف كتاباً سمَّاه «التكملة»، أومأَ إلى أنه كمَّل بكتابه «كتابَ

(١) ١: ٢٨ و٣٢ ــ ٣٤.
(٢) من ص ٨ حتى ص ٢٢.
(٣) في ص ٣٢.

العين» المنسوبَ إلى الخليل بن أحمد. وأما البخاري فإنَّه سَمَّى كتابه «الحصائل»، وأعاره هذا الاسم لأنه قَصَد قَصْدَ تحصيل ما أغفله الخليل.

ونظرتُ في أول كتاب البُشْتي، فرأيتُه أثبَتَ في صدره الكتبَ المؤلَّفةَ التي استَخرج كتابَه منها، فعدَّدها وقال: منها للأصمعي. . . ». ــ وساقها الأزهري ثم قال ــ :

«قال أحمد بن محمد البُشْتي: استَخرجتُ ما وضعتُه في كتابي من هذه الكتب، ثم قال: ولعلَّ بعضَ الناس يبتغي العنَتَ بتهجينه والقدحَ فيه، لأني أسندتُ ما فيه إلى هؤلاء العلماءِ من غير سماع.

قال: وإنما إخباري عنهم إخبارٌ من صُحُفهم، ولا يُزري ذلك على من عَرَف الغَثَّ من السَّمِين، وميَّز بين الصحيح والسقيم، وقد فعَلَ مثلَ ذلك أبو تُراب صاحبُ كتاب «الاعتقاب»، فإنه رَوَى عن الخليل بن أحمد، وأبي عَمْرو بن العلاء، والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة، وكذلك القُتَيبيُّ رَوَى عن سيبويه، والأصمعي، وأبي عَمْرو، وهو لم يَرَ منهم أحداً.

قلتُ أنا ــ القائل الأزهري ــ : قد اعتَرَف البُشْتي بأنه لا سماعَ له في شيء من هذه الكتب، وأنه نَقَل ما نَقَل إلى كتابه من صُحُفهم، واعتَلَّ بأنه لا يُزري ذلك بمن عَرَف الغَثَّ من السَّمين.

وليس كما قال! لأنه اعتَرَف بأنه صَحَفي، والصَّحَفي إذا كان رأسُ ماله صُحُفاً قرأها، فإنه يُصحِّف فيُكثِر، وذلك أنه يُخبِرُ عن كُتُبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟ وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُّحف التي لم تُضبَط بالنَّقْط الصحيحِ ــ أي بالشَّكْل ــ ، ولم يَتولَّ تصحيحَها أهلُ المعرفة: لَسَقِيمةٌ لا يَعتمدُها إلا جاهل.

وأما قولُه: إنَّ غيرَه من المصنِّفين، رَوَوْا في كتبهم عمن لم يَسمعوا منه، مثلَ أبي تُراب، والقُتَيبي، فليس روايةُ هذين الرجلين عمن لم يَرياه حُجَّةً له، لأنهما

وإن كانا لم يَسمعا من كل من رَوَيا عنه، فقد سَمِعا من جماعةِ الثقاتِ المأمونين.

فأما أبو تراب فإنه شاهَدَ أبا سعيد الضَّريرَ سنين كثيرة، وسَمِعَ منه كتباً جَمَّة، ثم رحَلَ إلى هَرَاةَ فسَمِعَ من شِمْرٍ بعضَ كتبه. هذا سوى ما سَمِعَ من الأعراب الفصحاء لفظاً، وحَفِظه من أفواهِهم خِطاباً، فإذا ذكَرَ رجلاً لم يَرَه ولم يَسمع منه سُومِحَ فيه، وقيل: لعلَّه حَفِظَ ما رأى له في الكتب من جهة سماعٍ ثبَتَ له، فصار قولُ من لم يَره تأييداً لما كان سَمِعَه من غيره، كما يَفعلُ علماءُ المحدِّثين، فإنهم إذا صحَّ لهم في الباب حديثٌ رواه لهم الثقاتُ عن الثقات، أثبتوه واعتمدوا عليه، ثم ألحقوا به ما يؤيده من الأخبار التي أخذوها إجازةً.

وأما القُتَيبي فإنه رجلٌ سَمِعَ من أبي حاتم السِّجْزِيّ كتبَه، ومن الرِّيَاشي سَمِعَ فوائدَ جمَّة، وكانا من المعرفة والإتقان بحيث تُثْنَى بهما الخناصر ــ يقال: فلان تُثْنَى به الخَنَاصر أي تَبتدىءُ به عَدَّاً إذا ذُكِرَ أشكالُه ــ ، وسَمِعَ من أبي سعيد الضرير، وسَمِعَ كتب أبي عُبَيد، وسَمِعَ من ابن أخي الأصمعي، وهما من الشُّهرةِ وذهابِ الصيتِ والتأليفِ الحسَن، بحيث يُعْفَى لهما عن خَطِيئةِ غَلَط، ونَبْذِ زَلَّةٍ تقع في كتبهما، ولا يُلحَقُ بهما رجلٌ من أصحابِ الزوايا لا يُعرَفُ إلا بقَرْيتِه، ولا يُوثَقُ بصدقِهِ ومعرفتِه، ونقلِهِ الغريبَ الوحشيَّ من نسخةٍ إلى نسخة، ولعل النُّسَخَ التي نَقَل عنها ما نَسَخ كانت سقيمة.

والذي ادَّعاه البُشْتي من تمييزِه بين الصحيح والسقيم، ومعرفتِه الغَثَّ من السَّمين: دعوى! وبعضُ ما قرأتُ من أول كتابه دلَّ على ضِدِّ دعواه، وأنا ذاكرٌ لك حروفاً صحَّفها، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراقٍ يسيرة كنتُ تصفَّحتُها من كتابه، لأُثبِتَ عندك أنه مُبطِل في دعواه، متشبِّع بما لا يفي به». ثم ذكر الأزهري جملةً كبيرةً جداً من أغلاطِهِ وتصحيفاتِهِ لا داعي لنقلِها هنا، ثم قال بعدها[1]:

---

(١) ص ٤٠.

«وقد ذكرتُ لك هذه الأحرفَ التي أخطأ فيها، والتقطتُها من أوراقٍ قليلة، لتَستدلَّ بها على أن الرجل لم يَفِ بدعواه، وذلك أنه ادَّعى معرفةً وحفظاً يُميِّزُ بهما الغثَّ من السَّمين، والصحيحَ من السقيم، بعد اعترافه أنه استنبط كتابَهُ من صُحُفٍ قرأها، فقد أقرَّ أنه صَحَفيٌّ لا رواية له ولا مشاهدة! ودلَّ تصحيفُه وخطؤه على أنه لا معرفة له ولا حفظ.

فالواجبُ على طلبة هذا العلم ألا يَغترُّوا بما أَودَع كتابَه، فإنَّ فيه مناكيرَ جمَّة، لو استَقْصَيتُ تَهذيبها اجتَمَعَتْ منها دفاترُ كثيرة. والله يُعيذنا من أن نقولَ ما لا نعلمه، أو نَدَّعيَ ما لا نُحسِنُه، أو نتكثَّرَ بما لم نُؤْتَه، وفَّقنا الله للصواب، وأداءِ النُّصح فيما قصدناه، ولا حَرَمَنا ما أمَّلناه من الثواب.

وأما أبو الأزهر البُخَاري، الذي سَمَّى كتابَه «الحصائل»، فإني نظرتُ في كتابه الذي ألَّفه بخَطِّه، وتصفَّحتُه، فرأيتُه أقلَّ معرفةً من البُشْتي، وأكثَرَ تصحيفاً! ولا معنى لذكرِ ما غيَّر وأفسَد، لكثرتِه!». انتهى.

ومن أجلِ هذا الذي أشار إليه أبو منصور الأزهري، وهو الوقوعُ في التصحيف لمن أَخَذَ عن الكتب، ولم يَسمع من أفواهِ العلماء، ويُسند عنهم، قال بعضُهم في فضلِ الإسناد، يَذْكُرُ قوماً لا روايةَ لهم:

ومِن بُطُونِ كَرَارِيسٍ رِوَايَتُهمْ ... لو ناظَرُوا بَاقِلاً يوماً لَمَا غَلَبُوا
والعِلْمُ إن فَاتَهُ إسنادُ مُسْنِدِهِ ... كالبَيْتِ ليس له سَقْفٌ ولا طُنُبُ[1]

وقال الحافظُ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي (علي بن الحسن)، المتوفى سنة ٥٧١ رحمه الله تعالى، كما في ترجمته في «الوفَيات» لابن خَلِّكان[2]:

ألا إنَّ الحديثَ أجَلُّ عِلْمٍ، ... وأشْرَفُهُ: الأحاديثُ العَوَالي
وأنفَعُ كلِّ نوعٍ منه عندي ... وأحسَنُهُ: الفوائدُ والأَمَالي

(١) من «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٦٣
(٢) ٣: ٣١٠.

وإنك لن تَرى للعلمِ شيئاً   يُحقِّقُهُ كأفْوَاهِ الرِّجالِ
فكُنْ يا صَاحِ ذا حِرْصٍ عليهِ   وخُذْهُ عن الرِّجالِ بلا مَلالِ
ولا تأخُذْهُ مِن صُحُفٍ فَتُرمَى   من التصحيفِ بالدَّاءِ العُضَالِ

وإليك هذا الخبرَ لتستزيدَ منه: المعرفةَ بقيمةِ الإسناد، وبمنزلةِ التلقي بالسَّنَدِ عن الشيوخ عند المتقدمين، وهو خبرٌ عُجَاب.

جاء في ترجمة الإمام الزمخشري (محمود بن عمر)، علاَّمةِ العربية وشيخِها في عصره، المولود بخُوَارزم سنة ٤٦٧، والمتوفى بها سنة ٥٣٨ عن ٧١ سنة، أنه قصَدَ ـ للتحمُّل والرواية ـ الإمامَ أبا منصور الجَوَاليقي البغداديَّ (موهوبَ بنَ أحمد)، عالمَ الأدبِ واللغة، وأحَدَ مفاخرِ بغداد في زمانه، المولودَ بها سنة ٤٦٦، والمتوفى بها سنة ٥٤٠ عن ٧٤ سنة رحمه الله تعالى.

قصَدَه ليَقرأ عليه، ويَتحمَّلَ منه، ويَستجيزَ الروايةَ عنه، إذْ لم يكن لدى الزمخشري على غزيرِ علمِهِ لقاءٌ للشيوخِ ولا روايةٌ بالإسناد، وكان ذلك في سنة ٥٣٣، أي قبلَ وفاةِ الزمخشري بخمسِ سنوات، وهو إذْ ذاك في السادسةِ والستين من العُمُر.

قال القاضي ابنُ خَلِّكان في كتابه «الوَفَيَات»[١]، في ترجمة الإمام أبي اليُمْن الكِنْدِي[٢]، (زيد بن الحَسَن) الأديبِ المُقرِىء النَّحْوِي البغدادي الدمشقي،

---

(١) ١: ١٩٦.

(٢) هكذا الصواب في كنيته: (أبو اليُمْن)، بضم الياء وسكون الميم بعدها. وقد وقع محرَّفاً تحريفاً غريباً! في المقدمة التي كتبها ثلاثة من الأفاضلِ أركانِ العلم بالعربية لكتاب «الحُجَّة في عِلَل القراءات السَّبْع» لأبي علي الفارسي، المطبوع بالقاهرة سنة ١٣٨٥، فقد كتبوه فيها وكرَّرُوه في ص ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بلفظ (أبو اليمين) هكذا! بياءٍ قبلَ الميم وياءٍ بعدَها! وهو تحريفٌ فاحش عجيب! يُتعجَّبُ كيف سَرَى على المحقِّقين الثلاثة! مع رجوعِهم لترجمةِ أبي اليُمْن، وكيف سَرَى أيضاً على الحُجَّةِ المحقِّق مُراجِعِ الكتاب معهم! =

المعمَّر، المولودِ في بغداد سنة ٥٢٠، والمتوفى بدمشق سنة ٦١٣، عن ٩٣ سنة رحمه الله تعالى، قال:

«ونُقِلَ من خَطِّه أي خَطِّ أبي اليُمْن: كان الزمخشريُّ أعلمَ فضلاءِ العَجَمِ بالعربية في زمانه، وأكثَرَهم اكتساباً واطِّلاعاً على كتبها، وبه خُتِمَ فُضَلاؤهم، وكان متحقِّقاً بالاعتزال، قَدِمَ علينا بغدادَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وخمسِ مئة، ورأيتُهُ عند شيخنا أبي منصور الجَوَاليقي مَرَّتين قارئاً عليه بعضَ كتبِ اللغةِ من فَوَاتحها، ومستجيزاً لها، لأنه لم يكن له ــ على ما عنده من العلم ــ لِقاءٌ ولا رواية، عَفَا الله عنه وعنَّا». انتهى[1].

وكان الزمخشري قبلَ هذا التاريخ بسنين طويلة، إماماً تُضرَبُ إليه أكبادُ الإبِلِ إلى خُوارَزْم، وتُحَطُّ بفِنَائِهِ رِحَالُ الرِّجَال، وتُحدَى باسمِهِ مَطَايا الآمال، وما دَخَل بلداً إلا اجتمعوا عليه، وتتلمَذُوا له، واستفادوا منه، وكان يقال له: علاَّمَةُ الأدب، ونَسَّابَةُ العرب، فما نقَصَهُ وهو بهذه المكانةِ السامية، أن يَستزيد

= فاقتَضَى التنبيهَ إليه.

هذا، وقد وقع نحوُ هذا التحريف في «هَدْي الساري» للحافظ ابن حجر في طبعتيه: البولاقية ص ٤٨١ والمنيرية ٢: ١٩٥، في ترجمة البخاري في (ذكر سيرته وشمائله)، فجاء بلفظ (أبي اليمان الكِنْدي)، وصوابه أبو اليُمْن، بضم الياء كما جاء مشكولاً في النسخةِ المخطوطةِ المقروءة على الحافظ ابن حجر، وعليها خطُّه، المحفوظةِ في (مكتبة الرياض السعودية) في ص ٦٠٣ منها.

(١) ذَكَر هذا الخبرَ الوزيرُ جمالُ الدين القِفْطي، في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة» ٣: ٢٧٠، في ترجمة الزمخشري. ووقع فيه هناك من تصرُّف محقِّق الكتاب وترجيحِهِ الخاطىء! ــ إذْ رَجَّح وأثبَتَ في نَصِّ الكتاب لفظةَ (قُلتُ) بدلاً من لفظةِ (قَالَ) التي جاءَتْ في الأصل ــ مَا جعَلَ الرائيَ والحاضِرَ والراوِيَ لهذا الخبرِ هو: القِفْطِيُّ مؤلِّفُ «إنباهِ الرواة»! في حين أنَّ الرائيَ والراوِيَ والمُشاهِدَ له هو: أبو اليُمْن الكِنْديُّ المذكور، لأن القِفْطيَّ وُلِدَ سنة ٥٦٨، أي بعدَ وفاةِ الزمخشري بثلاثين سنة، فكيف يَراهُ ويلتقي به وهو بعدُ لم يُولَد؟!.

لفضائلهِ شَرَفَ التلقي، بالرواية والإسناد، وما كَبُرَ عليه أن يَجلِسَ جِلْسَةَ الطالب المستفيد، ويستزيدَ بطريقِ التحمُّلِ والسَّماعِ المُسْنَدِ ما يَستزيد. وذاك شاهدٌ رفيعٌ من مثلِهِ بأنَّ التلقِّيَ بالإسنادِ وِسَامٌ عظيم.

قال الإمام ابنُ الجوزي رحمه الله تعالى، في فاتحة كتابه اللطيف: «الحثُّ على حفظِ العلم وذكرُ كبارِ الحُفَّاظ»[1]، مشيراً إلى مَزِيَّةِ ما خُصَّتْ به هذه الأُمَّةُ المحمديةُ:

«أما بعدُ فإن الله عز وجل خَصَّ أُمَّتَنا بحفظِ القرآنِ والعِلم، وقد كان مَنْ قبلَنا يقرأون كتبَهم من الصُّحُف، ولا يَقدِرُون على الحفظ، فلما جاء عُزَيْرٌ فقرأ التوراة من حفظِهِ قالوا: هذا ابنُ الله.

فكيف نَقُومُ ــ نحن معشر المسلمين ــ بشُكْرِ مَنْ خوَّلَنا أنَّ ابنَ سَبْعِ سنين مِنَّا يَقرأُ القرآنَ عن ظَهْرِ قلب.

ثم ليس في الأُمَم ممن يَنقُلُ عن نبيِّهِ أقوالَهُ وأفعالَهُ على وَجْهٍ يَحصُلُ به الثقةُ إلا نحن، فإنه يَروي الحديثَ مِنَّا خالِفٌ عن سالِف، ويَنظرُون في ثِقةِ الراوي إلى أن يَصِلَ الأمرُ إلى رسولِ الله. وسائرُ الأمم يَرْوُونَ ما يذكرونه عن صَحِيفةٍ، لا يُدرَى من كَتَبها، ولا يُعرَفُ من نَقَلَها.

وهذه المِنحةُ العظيمةُ نفتقِرُ إلى حِفظها، وحِفظُها بدوامِ الدراسةِ ليَبقَى المحفوظُ، وقد كان خَلْقٌ كثيرٌ من سَلَفِنا يَحفظون الكثيرَ مِن الأمر ــ كذا، وصوابه: من العِلمِ ــ، فآل الأمرُ إلى أقوامٍ يَفِرُّون من الإعادةِ مَيْلاً إلى الكَسَل، فإذا احتاج أحدُهم إلى محفوظٍ لم يَقدِر عليه!»[2]. انتهى.

---

(١) ص ٢٣.

(٢) قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٣٠: «قال مروانُ بنُ محمد: ثلاثةٌ ليس لصاحبِ الحديثِ عنها غِنى: الحِفظُ، والصدقُ، وصِحَّةُ الكُتُب، فإن أخطأَتْهُ واحدة وكانت فيه ثِنتانِ لم يَضرُّه: إن أخطأَ الحفظَ، ورَجَعَ إلى صِدقٍ وصِحَّةِ كتبٍ لم يَضرُّه. وقال أيضاً: طالَ الإسنادُ وسيَرجِعُ الناسُ إلى الكُتُب». انتهى. =

إنَّ علماءنا المتقدمين ـــ رضي الله عنهم ـــ نَقَلوا لنا هذا الدِّينَ وعلومَه بضبطٍ وإتقانٍ يضاهي ضبطَ الآلات المسجِّلةِ اليوم، وأَدَّوْا الأمانةَ العلميةَ لمن بعدهم خيرَ أداء، فرحماتُ الله عليهم ورضوانُه العظيم(١).

= وقد رَسَم الإمامُ ابنُ الجوزي طريقةَ إحكامِ الحِفظِ وإتقانِهِ في كتابه المذكور، فقال فيه ص ٣٥: «البابُ الرابع في بيان طَريقِ إحكام المحفوظ: الطريقُ في إحكامه: كثرةُ الإعادة، والناسُ يتفاوتون في ذلك، فمنهم من يَثْبُتُ معه المحفوظُ مع قلةِ التكرار، ومنهم من لا يَحفظُ إلا بعدَ التكرارِ الكثير.

فينبغي للإنسان أن يُعيد بعدَ الحفظ، ليَثْبُتَ معه المحفوظ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تعاهَدُوا القرآنَ، فإنه أَشَدُّ تَفَصِّياً من صُدُور الرجال من النَّعَم من عُقُلِها» ـــ رواه البخاري ومسلم ـــ .

وكان أبو إسحاق الشيرازي يُعيدُ الدرسَ مِئةَ مرَّة، وكان إلْكِيَا ـــ الهَرَّاسِيَ ـــ يُعِيدُ سبعين مرَّة. وقال لنا الحَسَنُ بنُ أبي بكر النيسابوري الفقيهُ: لا يَحصُل الحِفظُ إلا حتى يُعادَ خمسين مرة. وَحَكَى لنا الحسَنُ أن فقيهاً أعاد الدرسَ في بيتِهِ مِراراً كثيرة، فقالَتْ له عجوزٌ في بيتِهِ: قد واللّهِ حَفِظْتُهُ أنا، فقال: أَعِيدِيهِ فأعادَتْهُ، فلما كان بعدَ أيام قال: يا عجوز، أَعِيدي ذلك الدرسَ، فقالت: ما أحفَظُهُ، قال: أنا أكرِّرُ هذا الحِفظَ لئلا يُصِيبَني ما أصابَكِ». انتهى.

وانظر طائفةً ممن كان على هذه الهِمَّةِ العلياء، من نُبَغاءِ العلماء، في كتابي «صَفَحات من صبر العلماء على شدائدِ العلم والتحصيل»، في الخبر ١٩٤ وما علَّقتُه عليه.

(١) هذا، ووقفتُ بعد فراغي من هذه الرسالة على مقالٍ ماتعٍ جامعٍ للعلامة الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي رئيس المجمع العلمي العراقي، بعنوان (الرِّوَايَةُ والأسانيدُ وأثرُهما في تطور الحركةِ الفكرية في صَدْرِ الإسلام)، نَشَرَهُ في مجلة المجمع العلمي العراقي، في المجلد ٣١ في العدد ١ عددِ صفر سنة ١٤٠٠ كانون الثاني ١٩٨٠، في ٢١ صفحة من ص ١١ ـــ ٣٣، فأحيل القارىء الباحث إلى الوقوف عليه، ففيه لمحات طيبة في موضوع الإسناد والرواية.

هذا، وبَقِيَ عليَّ هنا أن أُنبِّه إلى أمرين اثنين هامَّين، أحدُهما حديثٌ موضوع! أورده بعض العلماء في بيان فضل (الإسناد) فلم يُصِب. والآخرُ تحريفٌ عجيب! وقع في كلمة الإمام عبد الله بن المبارك، التي صدَّرْتُها في أول الكلمات التي جاءت عن الأئمة في فضل (الإسناد)، فأردتُ كشفَ هذا التحريف، وتجليةَ الصواب فيه بالشواهد الناطقة.

ويتضمن كشفُ هذا التحريف ذكرَ تصحيفاتٍ متعددةٍ، وقعت في كلمة واحدة على وجوهٍ شتى، تصلحُ لدراسة تحول الكلمة عن وجهها شيئاً فشيئاً ـ عندما تحرف ـ ، حتى تصبحَ أبعد ما تكون عن أصلها وحقيقتها.

حديث موضوع في فضل الإسناد:

أما الحديث الموضوع! فهو ما جاء في «شرح المواهب اللدنية»[1]، لخاتمة المحدثين العلامة الزرقاني رحمه الله تعالى، وذلك قولُه فيها: «أخرج الحاكم وأبو نُعَيم وابنُ عساكر عن علي مرفوعاً: «إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بإسنادِه، فإن يكُ حقاً كنتم شركاءَ في الأجر، وإن يكُ باطلاً كان وِزْرُه عليه». وفيه شَرَفُ أصحاب الحديث، ورَدٌّ على من كَرِهَ كتابتَه من السَّلَف. والنهيُ عنه في خبرٍ آخَرَ: منسوخٌ أو مؤوَّل». انتهى كلام العلامة الزرقاني.

ونقَلَه عنه العلامةُ الشيخُ عبدُ الحي اللَّكْنَوي في كتابه «الأجوبة الفاضلة»[2]، على الاعتمادِ والاستنادِ إليه، دون أيِ ترددٍ فيه! وسبَقَهما إلى نقلِهِ والاستدلالِ به على الإذنِ بكتابةِ الحديث شيخُ الإسلام سِرَاجُ الدين البُلْقِيني عُمَرُ بن رَسْلَان شيخُ الحافظ ابن حجر، في كتابه «محاسن الاصطلاح» المطبوع مع «مقدمة ابن الصلاح»[3]، فقال: «فَقد جاء عن علي مُسنَداً مرفوعاً: إذا كتبتم

(١) ٥: ٤٥٤.

(٢) ص ٢٦.

(٣) ص ٣١٠ في أوائل (النوعُ الخامسُ والعشرون في كتابةِ الحديث. . .).

الحديثَ فاكتبوه بسَنَدِه». انتهى. ونقَلَه عنه وتابعَهُ عليه مُتابعةً تامة الحافظُ البِقاعيُّ، في «النُّكَت الوفية بما في شرح الألفية» للعراقي[١]، ولم يَعْزُوَاهُ إلى مصدرٍ حديثيّ.

وهذا منهم رحمهم الله تعالى عجيب، فإنهم محدِّثون وناقدون بصيرون، فكيف غَفَلوا عنه وأقرُّوه في كتبهم؟ والظاهرُ أنهم نقلوه على المتابعةِ دون توجهٍ للكشف عنه، وهذا يقَعُ مِثلُه لكثيرٍ من كبار العلماء والأئمة. والحديثُ ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وقال شارحه العلامة المُناوي في «فيض القدير»[٢]: «قال الذهبي في الميزان: موضوع»[٣].

أما التحريف العجيبُ الذي وقع في كلمة الإمام عبد الله بن المبارك، فإليك بيانَه وكشفَه وشواهدَه العديدة، وهي على طولها وكثرتها: لطيفةٌ طريفة في

(١) في الورقة ٢٧٥ من المخطوط.

(٢) ١ : ٤٣٤.

(٣) قلت: قال الذهبي في «الميزان» ٤ : ٩٨، «مَسْعَدَةُ بن صَدَقَة، عن مالك، وعنه سعيدُ بنُ عَمْرٍو، قال الدارقطني: متروك. قلتُ: رَوَى عَنْهُ عَبَّادُ بنُ يعقوب الرَّوَاجِنِيُّ، حدَّثنا سعيدُ بن عَمْرو، عن مَسْعَدَة بن صَدَقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيهِ، عن جدِّه، عن أبيهِ، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بإسنادِه، . . . هذا حديثٌ موضوع». انتهى.

وأقرَّه الحافظ ابن حجر في «اللسان» ٦ : ٢٢. ووقع فيهما: (رَوَى عن عَبَّادِ بنِ يعقوب الرَّوَاجِني). وهو تحريف عما أثبتُه، لأن العبارة هكذا تُفسِدُ الإسناد، فتَجعَلُ (عَبَّاداً) شيخَهُ، وتجعَلُ (سعيد بنَ عَمْرو) شيخَ شيخِه، ثم تجعلُهُ الراويَ عن (صدقة)! فلذا صححتها كما رأيت. ولم أجد الحديثَ في «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ولا في «الحِلية» المطبوعين، فالله أعلم.

ومن أجل معرفة موضع قولِ الذهبي هذا في «الميزان»، طالعتُ «الميزان» كلَّه في أقلَّ من عشرين يوماً، في أول أيام استزارتي من جامعة أم دُرْمَان في مدينة الخُرطُوم بالسودان، في ٨ من رجب حتى ٢٥ منه لعام ١٣٩٦.

مضمون أخبارها، تتضمنُ جانباً مهماً من تاريخ بعضِ حياة المحدِّثين والعلماء، وقُوَّة حفظِهم ومُباراتِهم به.

رَوَى مسلم في «مقدمة صحيحه»[١]، بسنده إلى «عَبْدانَ بن عثمان يقول: سمعتُ عبد الله بن المبارك يقول: الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء». ورَوَى هذه الكلمةَ أيضاً الترمذيُّ في كتابه «العِلَل الصغير» الملحق بآخر كتابه «الجامع»: «السنن»[٢]، وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٣]، وابنُ حبان في «كتاب الضعفاء والمتروكين»[٤]، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدِّث الفاصِل»[٥]، والحاكمُ في «معرفة علوم الحديث»[٦]، وابنُ عبد البر في «التمهيد»[٧].

كما رواها الخطيبُ البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»[٨]، و «الكفاية»[٩]، و «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[١٠]، وابن الصلاح في «علوم الحديث»[١١]، وابنُ تيمية في «منهاج السنة النبوية»[١٢]، وابنُ عبد الهادي في «الصارم المنكي»[١٣]، والذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٤]، في ترجمة (أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس)، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية»[١٥]، والسّخاوي في «فتح المغيث»[١٦]، والسيوطي في «تدريب

---

(١) ١ : ٨٧ بشرح صحيح مسلم للنووي.

(٢) ١٣ : ٣٠٧ بشرح ابن العربي و ٤ : ٣٨٨ بشرح المباركفُوري من طبعة الهند.

(٣) ١/١ : ١٦.

(٤) ١ : ١٨.

(٥) ص ٢٠٩.

(٦) ص ٦.

(٧) ١ : ٥٦.

(٨) ص ٤١.

(٩) ص ٣٩٣.

(١٠) ٢ : ١٤٧.

(١١) ص ٢١٥.

(١٢) ٤ : ٩٦.

(١٣) ص ٢٦٨.

(١٤) ٤ : ١٠٥٤.

(١٥) ١ : ١٨٧.

(١٦) ص ٣٣٥.

الراوي»[١]، والزُّرقاني في «شرح المواهب اللدنية»[٢].

وذكرها بعضُ هؤلاء الأئمة من غير سند، وأكثرُهم اقتصر على هذا القدر المذكور منها، وأتمَّها بعضُهم فذكرَها بلفظ «الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا قيل له: من حدَّثك؟ بَقِي!». أي بَقِيَ ساكتاً مُفْحَماً، أو بَقِيَ ساكتاً مَبْهُوْتاً منقطعاً عن الكلام[٣].

---

(١) ص ٣٥٩.

(٢) ٥: ٤٥٣.

(٣) وهذا أسلوبٌ معروفُ الاستعمالِ في مُحاوَرَاتِ أهلِ القرنِ الثاني والثالثِ والرابع، يَحذِفون بقيَّةَ هذه الجملةِ للعلم بها، وأدَباً منهم في طيِّها، لأنها تكشِفُ عن ضَعْفِ المَقُولَةِ فيه أو نَقْده، فيطوونها للبُعدِ عن التصريح بما يُفيدُ الذمَّ أو النقصَ. وهذا خُلُقٌ كريمٌ رفيعٌ مُرَاعَىً عند السلف، بل ما يَزالُ يُراعَى عند بعضِ الناس إلى يومِنا هذا، فيقولُ الكلمةَ ويَطوِي ما وراءَها مما فيه الشَّينُ والعيبُ، فتُعلَمُ من غيرِ النطق بها. وهذه نُكتَةٌ غاليةٌ عَذْبَةٌ فَتح الله بها.

ثم غاب هذا الأسلوبُ وغَمُضَ معناه في هذه الجملة، بتقادُمِ تَرْكِه، فلذا وقع في كلمةِ ابن المبارك هذه وأشباهِها التي جاء فيها: (فبَقِيَ) تحريفاتٌ كثيرة، لعدمِ استعمالِها في مُحادثاتِ الناس بعدَ تلك القرون.

ولحذفِ الكلمةِ المكروهةِ في مُحاوَرَاتِ العرب ــ كِيَاسَةً وأدَباً وترفُّعاً ورِفْقاً، واستغناءً بذكرِ ما قبلَها عنها ــ شواهدُ كثيرةٌ في كلامهم، بل في كلامِ الناسِ اليومَ من ذلك شيءٌ كثير.

١ ــ فمن شواهدِ حَذْفِها في كلامِ الصحابةِ الكرام، لرعايةِ ما أشرتُ: ما جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ٤: ١٣٥ «عن محمد بن السائبِ بنِ بَرَكة، عن أُمِّهِ قالت: طُفتُ مع عائشة بالبيتِ في نسوةٍ من بني المغيرة، فذكَرْنَ حَسَّانَ بنَ ثابتٍ ووَقَعْنَ فيه، فقالت عائشةُ: ابنُ الفُرَيْعَةِ تَسُبُّونَهُ منذ الليلة! قُلْنَ: يا أمَّ المؤمنين، إنه ممَّنْ، قالت: أليس هو القائلَ: ــ أي في الرد على أبي سفيان قبلَ إسلامِهِ ــ:

هَجوتَ مُحَمَّداً وأجبتُ عنه ... وعندَ اللّهِ في ذاكَ الجَزَاءُ

=

. . . .

= فإنَّ أبي ووَالِدَهُ وعِرْضِي   لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ منكم وِقَاءُ

واللّهِ إني لأرجو أن يُدخِلَهُ اللّهُ الجنة». انتهى. أي بذَبِّهِ عن النبي صلى الله عليه وسلم بلِسَانِه. وقَوْلُهُنَّ: (إنَّهُ مِمَّنْ)، يَعْنِينَ أنه ممن خاضَ في خَبَرِ الإفك.

٢ ــ ومن الشواهد أيضاً ما جاء في «صحيح البخاري» ١ :٥٣٢، في كتاب الصلاة (باب نوم المرأة في المسجد): «عن عائشة رضي الله عنها أنَّ وَلِيدَةً كانت سوداءَ لحيٍّ من العرب، فأعتقوها فكانَتْ معَهُمْ، قالَتْ ــ أي الوليدةُ ــ : فخرجَتْ صَبِيَّةٌ لهم عليها وِشَاحٌ أحمَرُ من سُيُور، قالَتْ: فوضَعَتْهُ أو وَقَعَ منها. فمَرَّتْ به حُدَيَّاةٌ وهو مُلْقَىً، فحَسِبَتْهُ لَحْماً فخَطِفَتْهُ.

قالت: فالتَمَسُوه فلم يجدوه، قالت: فاتَّهموني به، قالت: فطَفِقُوا يُفَتِّشون حتى فتَّشُوا قُبُلَها ــ تعني الوليدةُ نفسَها ولكنها أسندت الكلام بلفظِ الغَيْبَةِ أدباً منها وخجلاً ــ ، قالت: واللّهِ إني لقائمةٌ معهم إذ مَرَّتْ الحُدَيَّاةُ فألقَتْهُ، قالَتْ: فوقع بينهم، قالت: فقلتُ: هذا الذي اتَّهمتوني بِهِ زَعَمْتُم ، وأنا منه بَرِيئةٌ وهُو ذَا هُو.

قالت: فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلَمَتْ، قالت عائشة: فكان لها خِبَاءٌ في المسجد أو حِفْشٌ ــ بيتٌ ضيِّق صغيرٌ متواضع من بيوت الأعراب ــ ، قالت: فكانت تأتيني فتَحدَّثُ عندي، قالت: فلا تجلِسُ عندي مجلساً إلا قالت:

ويومَ الوِشَاحِ مِن تعاجِيبِ رَبِّنا   ألَا إنه من بَلْدَةِ الكُفْرِ أَنْجانِي

قالت عائشة: فقلتُ لها: ما شأنُك لا تقعدين مقعداً إلا قلتِ هذا؟ قالت: فحدَّثَتْني بهذا الحديث». انتهى. والشاهدُ أنها طَوَتْ من الذكرِ مفعولَ (زَعَمْتُمْ)، وهو (أني سرقْتُهُ)، كراهة التصريح به ولمعرفته من السياق.

وقولُها: (من سُيُور) أي من سُيُورِ الجِلْد، وهي الخُيوطُ العريضةُ التي تُقَدُّ من الجلد.

وقولُها في البيت (أنجاني) روايةٌ أوردها البخاري هنا، وأورد روايةً ثانية: (نَجَّاني) بتشديد الجيم، في الجزء ٧ :١٤٨، في كتاب مناقب الأنصار (باب أيام الجاهلية). والوُشاحُ بكسر الواو ويجوزُ ضمُّها: خَيْطانِ من لؤلؤ وجوهر، منظومانِ، يُخالَفُ بينهما، معطوفٌ أحدُهما على الآخر، ونَسِيجٌ عريضٌ من أديمٍ يُرصَّعُ بالجواهر، وتَشُدُّهُ المرأةُ بين عاتِقها وكَشْحِها. ومعذرةً من الإطالة ففي الحديث قصـةٌ طريفة، ولذا أوردتُه بطوله. =

ولفظُ (بَقِيَ) بصيغة الفعل الماضي، كما جاء في «العِلل الصغير» للترمذي، و«الضعفاء والمتروكين» لابن حبان، و«التمهيد» لابن عبد البر، و«الكفاية» للخطيب البغدادي، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي. وكما رأيته في أكثر من نسخة مخطوطة موثوقة من «سُنن الترمذي».

ومنها: ثلاث نسخ في المكتبة الظاهرية بدمشق، إحداها كُتِبَتْ سنة ٥٤٠، وفي آخرها سماعات كثيرة جداً، وقد قُرِئتْ هذه النسخة على حافظ الدُّنيا أبي الحَجَّاج المِزِّي رحمه الله تعالى، ورقمُها في المكتبة الظاهرية (ح: ٥٢٨). والثانيةُ كُتبت سنة ١٠٩٩، ورقمها (ح: ٧٩٤)، والثالثةُ كُتبت سنة ١٢٠٢ ورقمها عامّ (٦٣٤٢).

والرابعةُ: نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، عليها شرحُ أبي الطيب السِّنْدي. وقد كُتِبَتْ كلمةُ (بَقِيَ) في جميع النسخ التي رأيتها بصيغة الفعل الماضي واضحةً جليّة، لا لَبْسَ فيها ولا احتمال.

ومع الأسف الشديد: قد تلوَّن التحريفُ فيها ألواناً شتى من النُّسَّاخ، وذلك لبُعدِ فهمهم عنها، لانقطاع استعمالها في الأزمان المتأخرة، فتخبَّط فيها النُّساخ، ثم تَبِعهم كثيرٌ غيرُهم من المصحِّحين والمحقِّقين، واستنكروا صِحةَ هذه الكلمة! لعدم وقوفهم على استعمالها ومعناها! والإنسانُ ـ كما قيل ـ عَدوُّ ما جَهِل.

= ٣ ـ ومن الشواهد أيضاً قولُ الصحابي الجليل عبدِ الله بنِ مسعود رضي الله عنه، حين رَوَى الحديثَ المرفوعَ: «الطِّيَرَةُ شِرْك»، قالَ بعدَهُ: «وما مِنَّا إلاَّ، ولكنَّ اللّهَ يُذهِبُهُ بالتوكل». رواه أبو داود ٤: ٢٣٠، في كتاب الطب (باب الطِّيَرَة)، والترمذي ٤: ١٦٠، في كتاب السِّيَر (باب ما جاء في الطِّيَرة)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه ٢: ١١٧ في الطب (باب من كان يُعجِبُهُ الفَأْل).

قال الإمام الخطابي: «قولُهُ: (وما مِنَّا إلا)، معناه: إلاَّ مَنْ يَعتريهِ التطيُّرُ، ويَسبِقُ إلى قلبِهِ الكراهَةُ منه، فحُذِفَ اختصاراً للكلام، واعتماداً على فَهْمِ السامع».

وأذكُرُ هنا بعضَ العبارات التي حُرِّفتْ فيها هذه الكلمة، ليقف القارىء على وجوه التحريف فيها، ثم أسوقُ شواهدَ صحةِ استعمالها، ليتضح للقارىء في أيامنا هذه كيف كانت هذه الكلمة شائعةً متداولةً قبلَ أكثرَ من ألفِ سنة.

١ ــ رَوَى الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في «التمهيد»[1]، من طريق الحسين بن الحسن المَرْوَزي، عن ابن المبارك، قال: «لولا الإسنادُ لقال كلٌّ من شاء: ما شاء، ولكن إذا قيل له: عمن؟ بقي!». انتهى.

ولم يُوفَّق محقِّقا كتاب «التمهيد» لفهم العبارة، فعلَّقا عليها بقولهما: «كذا ورد في النُّسخِ التي بين أيدينا، ولعلَّ في الكلام بَتْراً؟ نشأ عن عدم تثبُّتِ الناسخين، لأن المعنى غيرُ ظاهر ما بقي التعبيرُ على حاله». انتهى تعليقُهما وتغليطُهما لصحة الكلمة التي وردت على الصحة في جميع النسخ التي بين يديهما! والتعبيرُ سليم قويم، لا شِيَةَ فيه، ولكن لما فاتهما الوقوفُ على أصل هذه الكلمة ومعنى استعمالها، غلَّطاها وقالا: ما قالا!

٢ ــ وعندما أورد الترمذيُّ الكلمة بتمامها في كتابه «العِلَل» الصغير آخِرَ كتابِه (الجامع)[2]، تردَّد شارحُهُ المباركفوري في «تحفة الأحوذي» في شرح معناها، فقال: «قولُه: (فإذا قيل له: من حدَّثك؟ بقي!) بفتح الموحدة وكسر القاف، كذا ضُبِطَ بالقلم في النسخة الأحمدية، وقال محشيه: أي سَكَت. قلتُ ــ القائل المباركفوري ــ: لم أجد في كتب اللغة: البقاءَ بمعنى السكوت، والظاهرُ عندي أن المراد بَقِيَ حيران، أو بَقِيَ ساكتاً. وفي بعض النسخ: يَقِي بفتح الياء التحتية، وكسر القاف، من وَقَى يَقِي، أي يَصُونُ نفسَه عن التحديث

---

(١) ١: ٥٦.

(٢) ٤: ٣٨٨.

بلا إسناد، قال في «القاموس»: وَقَاه وَقْياً ووَاقِيَةً: صانه». انتهى.

٣ ـ وجاء في «شرح عِلَل الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي[١]، من رواية الترمذي في «العِلَل»، من طريق «عَبْدَان، عن ابن المبارك. . . فإذا قيل له: من حدَّثك؟ نفى». انتهى. ومَرَّ عليه محقِّقُه على الإقرارِ والموافقةِ دون توقف![٢].

٤ ـ وجاء فيه أيضاً[٣] «وخرَّج البيهقي من طريق علي بن حُجْر، قال: قال ابن المبارك: لولا الإسنادُ لذهب الدِّينُ، ولقال امْرؤٌ ما شَاءَ أن يقولَ[٤]، ولكن إذا قلتَ: عمَّن؟ يبقى». انتهى. ومَرَّ عليه محقِّقُه أيضاً دون تردُّدٍ أو استشكال![٥].

٥ ـ وعندما وقف الأستاذ عزيز القادري محقق كتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن حبان[٦]، على هذه الكلمة: (بَقِي)، توقف فيها، وعلَّقَ عليها

(١) ص ٨٧ بتحقيق السيد صبحي السامَرَّائي.

(٢) وجاء في الكتاب نفسه ١: ٥٦ بتحقيق الدكتور نور الدين عتر: (بَقِي)، وعلَّقَ عليه بقوله: (أي بقي حائراً أو ساكتاً. وفي بعض النسخ (يَقِي) أي يقي نفسَهُ من الكذب. انظر شفاءَ الغَلَل شرحَ العِلَلِ، آخِرَ تحفة الأحوذي ٤: ٣٨٨). انتهى. فتردَّدَ في صحة كلمة (بَقِي)، إذْ ذَكَر معها (يقي)، وفسَّرها أيضاً، والتفسيرُ فرعُ الصحة. و (يقي) تحريفٌ لا ريب فيه، والصواب (بَقِي).

(٣) ص ٨٨ بتحقيق السيد صبحي السامرائي.

(٤) وقع في هذه الجملة هناك تحريف! فجاءت (ولقالَ مَنْ شاءَ أن يقول). والصواب فيها كما أثبتُّهُ وكما جاء في طبعة الدكتور عتر وطبعة الدكتور همَّام.

(٥) وهكذا وقع في الكتاب نفسه: «شرح علل الترمذي» ١: ٣٦٠ بتحقيق الدكتور همَّام سعيد. والصواب فيه: (بَقِي).

(٦) ١: ١٨ من طبعة حيدرآباد الدكن سنة ١٣٩٠.

في الحاشية بقوله: «كذا في نسخة ح ونسخة و، وعليه بين السطور حاشية (كذا) . ». انتهى .

وسبَبُ هذا التوقف منه وممن وقف عليه قبله على هذه اللفظة في تينك النسختين: غموضُ معناها بالنسبة لمخاطباتِ الناس ومُكاتباتِهم في معهودهم .

٦ ـ وجاء في «مناقب الشافعي» لابن أبي حاتم الرازي[1]: «سمعتُ محمد بنَ عبد الله بن عبد الحكم: سمعتُ الشافعيَّ يقول: اجتمع مالك وأبو يوسف عند أمير المؤمنين ـ هارون الرشيد ـ ، فتكلَّموا في الوُقُوفِ وما يُحَبِّسُهُ الناس .

فقال يعقوبُ ـ أبو يوسف ـ : هذا باطلٌ قال شُرَيحٌ: جاء محمدٌ ـ صلى الله عليه وسلم ـ بإطلاقِ الحُبُس، فقال مالك: إنما أَطلَق ما كانوا يُحَبِّسُونه لآلهتِهم من البَحِيرة والسَّائِبة، فأمَّا الوُقُوفُ فهذا وَقْفُ عمر رضي الله عنه، قد استأذن النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقال ـ له ـ : حَبِّسْ أصْلَها، وسَبِّلْ ثَمرَتَها، وهذا وَقْفُ الزُّبَيْر، فأَعجَبَ الخليفةَ ذلك منه، ونَفَى يعقوب» .

وعلَّق عليه شيخُنا عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى بقوله: «قولُهُ: (ونَفَى يعقوب) كذا بالأصل و«المناقب» ـ يَقصِد «مناقب الشافعي» للفخر الرازي ص ١٣ ـ ١٤ ـ ، وفي «السنن الكبرى» للبيهقي ٦ :١٦٣ (وبقي)، وهو تصحيف» . انتهى . وما حَكَم عليه بأنه تصحيفٌ هو الصوابُ، وما صَوَّبه هو تصحيف، كما تَرى!

٧ ـ وجاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض[2]، في ترجمة الإمام

---

(١) ص ١٩٧ ـ ١٩٩ .

(٢) ٣ :١٢١ من طبعة بيروت، و ٤ :٢٢٥ من طبعة المغرب .

ابن عبدوس (محمد بن إبراهيم بن عَبْدُوس القَيْرَواني) فقيهِ المالكية بعدَ شيخِهِ سُحنون، المولود سنة ٢٠٢، والمتوفى سنة ٢٦٠ رحمه الله تعالى[1]:

«ودَخَل محمد بن عَبْدُوس على سُحنون، وعنده ابنُه محمد، وأبو داود ـ العطار أحمدُ بنُ موسى الأَزْدِي ـ، وعبدُ الله بن الطُّبْنَة[2]، وعبدُ الله بنُ

---

(١) من أغرب ما وقع للعلامة المؤرِّخ المحقِّق الزركلي رحمه الله تعالى، في كتابه الماتع النَّفَّاع: «الأعلام» ٦: ١٨٣، أنه قال في ترجمة (ابن عَبْدُوس) هذا: «ولد سنة ٢٠٢ وتوفي سنة ٢٦٠، فقيهٌ زاهد، من أكابر التابعين». انتهى.

وكيف يكون من أكابر التابعين من يُولَدُ بعد المئتين؟! ولكنها الغفلة التي لا يخلو عنها الإنسان! وإنما وقع له هذا الغلط، بسبب ما جاء في ترجمته عند من ترجموه: «قال أحمد بن زياد: ما أظنُّ كان في التابعين مِثلُه؟». قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»، في ترجمتِهِ عَقِبَ هذه الكلمة: «يعني في الفضل والزهد. وهذا غُلُوّ». انتهى.

(٢) وقع في «ترتيب المدارك» من طبعة بيروت: (عبد الله بن الطبية)، أي بتقديم الباء الموحدة على الياء! وعلَّق عليه محقِّقُه هنا تخليطاً وتخبيطاً! وأما تحقيقهُ لهذا الكتاب العظيم فيَستحقُّ عليه التعزير! وقد وقع في الطبعة التي حققها تحريفات وتصحيفات لا تعد! ثم نقصٌ وسَقْطٌ لتراجم عددها ٤١٠ فقط!! اكتفى بالإشارة إليها بقوله في حاشية الجزء ٣: ٢٧٥ بقوله: «لعل بالأصل نقصاً من الناسخ». وهذه التراجم الناقصة تراها في طبعة المغرب التامة في الجزء ٤: ٤٠٢ حتى ٥: ٢٥٣.

وجاء في طبعة المغرب: (عبد الله بن الطيبة)، أي بتقديم الياء المثناة على الباء الموحدة! وكلاهما تحريف! وصوابه كما في ترجمته بين أيدي المحققين لهذا الكتاب ٣: ١٢٧ و ٤: ٢٣١ (عبد الله بن الطُّبْنَة)، بضم الطاء ثم بسكون الباء الموحدة ثم نون ثم تاء مربوطة، وكما جاء في ترجمة ابنه: (حَمْدُون بن عبد الله بن الطُّبْنَة) ٥: ١٠٠ من طبعة المغرب.

ووقع نحو هذا التحريف في ترجمة (حمدون) في كتاب «علماء إفريقية» لمحمد بن الحارث الخُشَني ص ٢١٤، فاعرفه.

سَهْل القِبْرِيَاني[١]، وجماعةٌ من كبارِ أصحابِه، وقد أَلْقَى عليهم مسألةً، فبقي عليهم في الجواب[٢].

فقال: أَيْشٍ تتكلمون؟ فقال سحنون: أخبِرُوه، فأخبَرُوه، فقال: قال فيها بعضُ أصحابنا: كذا، وبعضُهم: كذا، وذَكَر الجوابَ والاختلاف. فقال سحنون: نعم، انظروا من يَدْرُس، وأنتم تركتم الدرس!».

٨ ــ وجاء في «أدب الإملاء والاستملاء» للإمام أبي سَعْد السمعاني[٣]، بسنده إلى «ضَمْرَةَ بنِ ربيعة الرَّمْلي، عن عبدِ الله بنِ شَوْذَب، قال: مَثَلُ الذي يَرْوِي عن عالمٍ واحد، كمثلِ رَجُلٍ له امرأةٌ ــ واحدة ــ إذا حاضَتْ نَقِيَ». كذا وقع فيه بالنون مشكولاً كلُّه، وصوابُهُ: (بَقِيَ) بالباء الموحدة من تحتُ لا غير.

٩ ــ وجاء في كتاب «الاستقامة» للإمـام ابن تيمية[٤] قولُ أبي يزيد البِسْطامي رحمه الله تعالى: «عَمِلتُ في المجاهدةِ ثلاثين سنة، فما وجدتُ شيئاً أشدَّ عليَّ من العِلمِ ومتابعتِه، ولولا اختلافُ العلماء لتَفَتَّتُّ، واختلافُ العلماء رحمةٌ إلا في تجريد التوحيد». انتهى.

---

(١) القِبْرِيَاني: بقاف مكسورة، ثم باء موحدة ساكنة، وراء مكسورة، بعدها ياء باثنتين من تحتها، وبعد الألف نون. كما ضبطه به القاضي عياض في صدر ترجمته في «ترتيب المدارك» ٤: ١٩٢ من طبعة المغرب، و٣: ٩٤ من طبعة بيروت. ومما يؤسف له أنه وقع في الطبعة المغربية المحققة! في ترجمة (محمد بن عبدوس) هكذا: (عبد الله بن الفريابي)!!

(٢) كذا وقع في الطبعتين من «ترتيب المدارك». والعبارةُ صحيحةٌ ويكونُ أصلُها: (فبَقِي كلُّهم في الجواب)، فحرَّفها بعضُ من قرأ الكتاب أو نَسَخَه ولم يَفهمها، والله تعالى أعلم.

(٣) ص ٥٤، وفي ص ١٢٦ من هذا الكتاب نفسِهِ المنشور باسم «المذهب التربوي عند السمعاني» بتحقيق الأستاذ شفيق محمد زيعور.

(٤) ١: ٢٥١.

وقوله: (ولولا اختلافُ العلماء لتفتت) تحريفٌ عن (لبَقِيتُ) أي لبَقِيتُ في مَشَقَّةٍ وعذاب. وقد جاءت هذه الكلمة على الصحةِ والصوابِ في «الرسالة القُشَيْرِيَّة»[١]: (ولولا اختلاف العلماء لَبقِيتُ). وعلَّقَ المحقق الدكتور رشاد سالم على كتابِ «الاستقامة» بقوله: (لَتَفَتَّتُ، كذا في الأصل. وفي الرسالة القشيرية: لبقيتُ). انتهى. فبَقِيَ المحقِّقُ متردِّداً في صحةِ إحدى الكلمتين، والصواب: لَبَقِيْتُ.

١٠ ـ وجاء في «منهاج السنة النبوية» للشيخ ابن تيمية[٢]: «. . . لولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا يُسألُ عمن لقي»[٣].

١١ ـ وجاء في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» لابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي[٤]، «. . . ولكن إذا قيل: من حدَّثك نَفَى»[٥].

---

(١) ١: ٨٨، بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود.

(٢) ٤: ٩٦ من طبعة بولاق.

(٣) هكذا وقعت العبارةُ في الطبعة البولاقية. ووقعَتْ هذه العبارةُ في الكتاب نفسِهِ، في طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، بتحقيق الدكتور رشاد سالم ٧: ٣٦٠، على وجهٍ آخر من التغيير والتصرُّف! فجاءت: (لولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا سُئِلَ: وَقَف وتحيَّر). وعلَّق عليه محققُهُ بقوله: (ن ـ أي في مخطوطةِ نور عثمانية ـ فإذا سُئِلَ عمن بقي. س ـ أي في مخطوطةِ جامعة الإمام الخامسة ـ فإذا سُئِلَ عمن لقي. ب ـ أي في النسخة المطبوعة البولاقية ـ فإذا يُسألُ عمن لقي). انتهى.

وهذا اضطرابٌ شديد فيه ألوانٌ من التحريف! ما عرفتُ اللفظَ المثبَتَ من أيِّ نسخة؟ ولم يُشر المحقق إلى شيء، فإن كان هو اختيارَهُ وأثبَتَهُ من عندِه فقد زاد الأمرَ بَلْبَلَةً وسُوءاً، فالله أعلم.

(٤) ص ٢٦٨.

(٥) هكذا وقع في النسخة المطبوعة بالمطبعة الخيرية. وهكذا وقع أيضاً: (نَفَى)، في ص ٣٧٥ من طبعةِ دار الإفتاء بالرياض سنة ١٤٠٣، بتحقيق العلامة الفاضل المحقق الشيخ إسماعيل الأنصاري.

وكلُّهُ تحريفٌ عن لفظ (بقي). كما أنَّ كلمة (يسأل) في «منهاج السنة» تحريف عن (قِيلَ)، وهو مسبَّبٌ عن تحريفِ (بقي) لغموضِ معناها، فتحريفٌ جَرَّ تحريفاً!

والذي يبدو لنظر العبد الضعيف أن هذه الكلمة: (فبَقِيَ)، كانت تقال على نحو هذا الوجه: فَبَقِيَ ساكتاً لا يَنطِقُ بحرف، أو: فبَقِيَ واجماً لا يَنْبِسُ بكلمة. كما تَرى هذا الأسلوبَ كثيراً منتشراً في الأخبار، في كتب الأدب أو التارخ أو التراجم، وأقربُها مني الآن ما جاء في كتاب «أعلام النساء» لعمر كَحَّالة[1]، في خبر (محبوبة)، وذلك أن الخليفة المتوكل العباسي، «طلَبَ من الشاعر علي بن الجَهْم أن يقول شيئاً في إحدى جواريه، فبَدرَتْ محبوبةُ فقالت فيها شعراً من غير فكر ولا رَويَّة، وبَقِيَ علي بن الجهم واجماً لا يَنطِقُ بحرف». انتهى. والخبرُ هناك بتمامه منقولٌ عن «الأغاني» و«مروج الذهب».

فلما اشتهرت هذه الجملةُ وعُرفَ المراد منها، صار لفظُ (فبَقِيَ) دالاًّ لسامعه على ما بعده، فطَوَوْا بقيةَ الجملة اكتفاءً بفهم المراد، كما يقع دائماً في مخاطبات الناس في كل عصر ومصر: أنهم يطوون من الذكر ما عُرِفَ، اختصاراً واكتفاءً، فحذفوا بقية الجملة للعلم بها، وأدباً منهم لأنها تكشِفُ عن ضعفِ المقولةِ فيه، كما تقدَّمَتْ الإشارةُ إليه[2]. ورحم الله تعالى إمامَ النحاة ابنَ مالك الجيَّاني الأندلسي، إذ قال في ألفيته: «الخلاصة»:

وحَذْفُ ما يُعلَمُ جائزٌ كما تقولُ: زيدٌ، بَعْدَ مَنْ عِندَكُما؟

وإليك بعد هذا طائفةً من نصوص العلماء القُدامى، تُؤنِسُك بهذا التعبير، وتُحدِّدُ لك معناه، وتُعرِّفُك بشيوعِهِ واستعمالِهِ في مُناطَقَاتِ علماء القرن الثاني حتى

---

(١) ٥:٢٦.

(٢) في ص ٥٣.

أوائل القرنِ الخامس، مرتَّبةً بتسلسل أزمانِ قائلي تلك النصوص:

١ ـ رَوَى الحافظ الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآدابِ السامع»[١]، بسنده إلى «ابن شَوْذَب، عن مَطَرٍ ـ الورَّاق التابعي البصري المتوفى سنة ١٢٩ رحمه الله تعالى ـ قال: العِلْمُ أكثَرُ من مَطَرِ السماء، ومَثَلُ الرَّجُلِ الذي يَروِي عن عالمٍ واحدٍ كرجلٍ له امرأةٌ واحدة، فإذا حاضَتْ بَقِي»[٢].

٢ ـ وروى الحافظُ البيهقيُّ في «مناقب الشافعي»[٣]، والحافظُ ابنُ عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء»، في (باب فصاحة الشافعي واتساعه في فنون العلم)[٤]، وذكرَ أيضاً القاضي عِيَاض في «ترتيب المدارك»[٥]، والحافظُ ابنُ حجر في «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس»[٦]: «عن المُزَنيّ قال: قَدِمَ الشافعي، وكان بمصر ابنُ هشام صاحبُ «المغازي»، وكان عالمَ مصر بالغريبِ والشعر، فقيل له: لو أتيتَ الشافعيَّ، فأَبَى أن يأتيه، فلما كان بعدَ ذلك قيل له: لو أتيتَه، فأتاه فذاكره أنسابَ الرجال.

فقال له الشافعيُّ بعد أن تذَاكرا طويلاً: دَعْ عنك أنسابَ الرجال، فإنها

---

(١) ٢ : ٨٨ بتحقيق الدكتور محمود طحان، و ٢ : ١٤٧ بتحقيق الدكتور محمد رأفَتْ سعيد.

(٢) وقع في طبعة الأخ الفاضل الدكتور محمود طحان: (فإذا حاضَتْ هي)، وعلَّقَ عليه بقوله: «وهكذا جاء النصُّ في المخطوطةِ بدون جوابِ الشرط، وذلك للعلم به، وتقديرُ الجواب: حاضَ مَعَها حُكْماً». انتهى. وهذا كلُّه خطأ بُنِيَ على تحريفِ (بَقِيَ) إلى (هِيَ)، لغموضِ المعنى عند الناسخ، أو عند الشيخ الراوي للخبر! فأَوقَعَ المحقِّقَ في هذه الغلطة!

(٣) ١ : ٤٨٨ و ٢ : ٤٢.

(٤) ص ٩٣.

(٥) ٣ : ١٨٣.

(٦) ص ٦٠.

لا تذهَبُ عنا وعنك، وخُذْ بنا في أنساب النساء، فلما أخَذا فيها بَقِي ابنُ هشام! أي انقَطَع، فكان ابنُ هشام بعدَ ذلك يقول: ما ظننتُ أن الله عزَّ وجل خَلَقَ مثلَ هذا». انتهى. قال البيهقي في ختام الخبر في الموضع الأول: «أي انقطع». وقال ابن حجر: «يعني سَكَتَ».

٣ ــ وجاء في كتاب «المُحَدِّث الفَاصِل بين الراوي والواعي»، للرامَهُرْمُزِي[1]: «حدَّثني عبدُ الله بنُ محمد بن أبان الخَيَّاط من أهل رامَهُرْمُز، ثنا القاسم بن نصر المُخَرِّمي، ثنا سليمان بن داود المِنْقَرِي، قال:

وجَّه المأمونُ عبدُ الله بنُ هارون، إلى محمد بن عبد الله الأنصاري ــ البصري المحدِّث قاضي البصرة، المولود سنة ١١٨، والمتوفى سنة ٢١٥ رحمه الله تعالى ــ خمسين ألفَ درهم، وأَمَرَهُ أن يَقسِمَها بين الفقهاء بالبصرة، فكان هلالُ بنُ مُسْلِم يَتكلَّمُ عن أصحابِه[2]، قال الأنصاري: وكنتُ أنا أتكلَّمُ عن أصحابي، فقال هلال: هي لي ولأصحابي، وقلتُ أنا: بل هي لي ولأصحابي، فاختلفنا.

فقلتُ لهلال: كيف تتشهَّدُ؟ فقال هلال: أَوَمثلي يُسألُ عن التشهد؟! قلتُ: إنما عليك الجواب، والجوابُ عن الواضح السَّهْلِ أولَى، فتشهَّدَ هلالٌ على حديثِ ابن مسعود، فقال له الأنصاري: من حدَّثك به؟ ومِن أين ثَبَتَ عندك؟ فبَقِيَ هِلالٌ، ولم يُجبه!

فقال الأنصاري: تُصلِّي في كل يوم وليلة خمسَ صلوات، وتُرَدِّدُ فيها هذا الكلام، وأنت لا تدري من رواه عن نبيِّك صلى الله عليه وسلم؟ قد باعَدَ اللّهُ بينك وبين الفقه! فقَسَمها الأنصاريُّ في أصحابه»[3].

---

(١) ص ٢١٠، وعن «المُحدِّثِ الفَاصِلِ» رواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٥:٤٠٩، والذهبيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء» ٩:٥٣٦، في ترجمة (محمد بن عبد الله الأنصاري البصري) المتوفى سنة ٢١٥ عن ٩٧ سنة.

(٢) سيأتي طَرَفٌ من ترجمته تعليقاً على آخر هذا الخبر.

(٣) قلتُ: هِلالُ بن مُسْلم هو هلالُ بنُ يحيى بن مُسْلِم البصري، أَخَذ الفقهَ عن =

٤ ــ وجاء في «تاريخ الأمم والملوك» للإمام ابن جرير الطبري[1]، في حوادث سنة ٢١٨، في خبرِ مُحادثةِ العَتّابي للمأمون: «. . . ثم أخذوا في المُفاوَضَةِ والحديث، وغَمَز عليه ــ أي على العَتّابيِّ ــ إسحاقُ بنُ إبراهيم، فأقبَلَ لا يأخُذُ العتابيُّ في شيء إلا عارضَهُ إسحاقُ بأكثَرَ منه، فَبَقِيَ متعجِّباً، ثم قال: يا أميرَ المؤمنين. . . .».

٥ ــ وجاء في الجزء المطبوع من «مسند يعقوب بن شيبة»، وهو قسم من (مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، جاء فيه[2]، «حدثنا محمد، قال: حدثنا جَدِّي ــ هو يعقوب بن شيبة مؤلِّفُ المُسْنَد ــ ، قال: سمعتُ عليَّ بنَ عبد الله ــ هو ابن المَدِيني ــ يقول: كنت عند سفيان ــ هو ابنُ عُيَينة ــ معي ابنُ ابنِ حمّادِ بنِ زيد، فحدَّثَ سفيانُ بحديث: عَمْرو ــ هو ابنُ دينار ــ ، عن طاوسٍ في المواقيتِ، مُرسَل.

قال علي: فقلت له: حَمّادُ بن زيد يقول: عن ابن عباس، ــ يعني يرويه عن طاوس عن ابن عباس ــ ، فقال سفيان: أُحَرِّجُ عليك بأسماءِ الله لَمَا صَدَقْتَ: أنا أعلمُ بعَمْرٍو أو حَمّادُ بنُ زيد؟ فبَقِيتُ! ثم قلتُ: أنت يا أبا محمد أعلَمُ بعَمْرٍو من حَمّاد بن زيد، وابنُ ابنِهِ حاضرٌ، فلما قُمتُ قال لي ابنُ ابنِه: عَرَّضتَ جَدِّي حين قلتَ له: إنَّ حَمّادَ بنَ زيد يقول: كذا وكذا». انتهى.

= أبي يوسف وزُفَر، وكان أحَدَ كبار فقهاءِ الحنفية في عصره، توفي سنة ٢٤٥ رحمه الله تعالى، وكان يلقَّب بهلالِ الرَّأي لِسَعَةِ عِلمِهِ وكثرةِ فِقهِهِ وقوَّةِ رأيِهِ وأَخذِهِ بالقياس.

قال الذهبي في «الميزان» ٤: ٣١٧ «هلال. . . البصريُّ الحنفيُّ الفقيهُ»، وقال في «المشتَبِه» ص ٣٣١ «من أعيان الحنفية»، وفي «تبصير المنتَبِه» لابن حجر ٢: ٦٢٠ «فقيهُ البصرة»، فكيف لم يكن فقيهاً؟! ولكنَّ الدراهمَ أطمَعَتْ بنفسها آخِذَها رحمه الله تعالى، فأصارها إليه وإلى أصحابه بفتوى منه، فهلّا قاسَمَهُ بها على الأقل. وقولُه لهلال: (قد باعَدَ اللّهُ بينك وبين الفقه) يَدُلُّ على حنَقٍ في النفس!. وهل عدمُ حضورِ العالم الجوابَ عن مسألةٍ مُباغِتةٍ ليست مَحَلَّ سؤال، يَنفي عنه العلم؟!

(١) ٨: ٦٦٣ من طبعة دار المعارف.

(٢) في ص ٣١.

وواضحٌ من قوله: فَبَقِيتُ. أي أُفحِمتُ وبَقِيتُ ساكتاً، بدليل قولِهِ بعد: ثم قلتُ.

٦ ــ وجاء في «تَقْدِمَةِ الجرح والتعديل»[١]، وفي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي[٢]، في ترجمة (الإمام أحمد بن حنبل) رحمه الله تعالى، و «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي[٣]، «قال أحمد بن حنبل: مات هُشَيم وأنا ابنُ عشرين سنة، وأنا أحفَظُ ما سمعتُ منه، ولقد جاء إنسانٌ إلى بابِ ابن عُلَيَّة، ومعه كتُبُ هُشَيم، فجعَلَ يُلقِيها عليَّ وأنا أقول: إسنادُ هذا كذا، فجاءَ المُعَيْطِيُّ وكان يحفظ، فقلت له: أجِبْهُ فيها، فبقي!». انتهى.

وجاء هذا الخبر في «الحِلية» لأبي نعيم[٤]، بلفظ (. . . فقلتُ له: أجِبْه فيها، فَسهَا) انتهى. ولفظُ (فَسهَا) تحريف عن (فبقي)، ولعلّه بتصرفٍ من الناسخ أو الطابع؟ إذ لم يَفهم معنى (فبقي)، فقدَّرها محرفةً عن (فَسهَا)، فَسهَا!

٧ ــ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[٥]، في ترجمة (أحمد بن حنبل)، وفي «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي[٦]، وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي ــ مخطوط ــ من طريق ابن أبي حاتم، في ترجمة (أحمد بن حنبل): «قال إسحاق بن راهُوْيَه: كنتُ أجالسُ بالعراق أحمدَ بن حنبل، ويحيى بنَ مَعين، وأصحابَنا، فكنا نتذاكرُ الحديث من طريقٍ وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى بنُ مَعِين من بينهم: وطريقَ كذا، فأَقول: أليس قد صَحَّ هذا بإجماعٍ منا؟ فيقولون: نعم، فأقول: ما مُرادُه؟ ما تفسيرُه؟ ما فِقْهُهُ؟ فيَبْقَوْن

(١) ص ٢٩٥.
(٢) ١/١: ٦٨.
(٣) ص ٥٩.
(٤) ٩: ١٦٤.
(٥) ص ٢٩٣.
(٦) ص ٦٣.

كلُّهم! إلا أحمدَ بن حنبل»[١].

---

(١) قال عبد الفتاح: هذا النصُّ يُفيدنا بجَلاءٍ أن المعرفة التامة بعلم الحديث ــ ولو من أولئك الأئمةِ الكبار أركانِ علم الحديث في أزهى عصور العلم ــ لا تجعَلُ المحدِّثُ الحافظَ (فقيهاً مجتهداً)، إذ لو كان الاشتغالُ بالحديث يَجعلُ (الحافظَ): (فقيهاً مجتهداً)، لكان الحُفَّاظُ الذين لا يُحصَى عَدَدُهم، والذين بَلَغ حفظُ كلِّ واحدٍ منهم للمتون والأسانيد، ما لا يحفظه أهلُ مصر من الأمصار اليوم: أولى بالاجتهاد، ولكنهم صانهم الله فما زعموه لأنفسهم.

بل إن سَيِّدَ الحُفَّاظِ الإمامَ (يحيى بنَ سعيد القطان) البصريَّ، إمامَ المحدِّثين، وشيخَ الجرح والتعديل: كان لا يَجتهدُ في استنباط الأحكام، بل يأخذُ بقولِ أبي حنيفة، كما في «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي ١:٣٠٧، في ترجمة (وكيع بن الجراح). وفي «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ١٠: ٤٥٠ «قال أحمد بن سعيد القاضي: سمعت يحيى بن معين ــ تلميذ يحيى القطان ــ يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نَكْذِبُ اللّهَ، ما سَمِعْنا رأياً أحسَنَ من رأي أبي حنيفة، وقد أَخَذْنا بأكثر أقوالِه».

وكان إمامُ أهل الحفظ في عصره (وكيعُ بن الجراح) الكوفيُّ، محدِّثُ العراق، لا يجتهدُ أيضاً، ويُفتي برأي الإمام أبي حنيفة الكوفي، ففي «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي ١:٣٠٧، و«تهذيب التهذيب» ١١:١٢٦ ــ ١٢٧ «قال حُسَينُ بن حِبَّان، عن ابن مَعِين ــ تلميذِ وكيعٍ ــ: ما رأيتُ أفضلَ من وكيع، كان يَستقبلُ القِبلة، ويَحفظُ حديثَه، ويقومُ الليل، ويَسرُدُ الصومَ، ويُفتي بقولِ أبي حنيفة».

وكذلك هؤلاء الحفاظُ الأئمةُ الأجلَّة، الذين عناهم إسحاق بن راهويه في كلمتِهِ المذكورة، ومنهم يحيى بنُ معين، كانوا لا يجتهدون، وقد أَخبرَ عنهم أنهم كانوا يُفِيضون في ذكرِ طُرُقِ الحديث الواحِدِ إفاضةً زائدة، فيقول لهم: ما مُرادُ الحديث؟ ما تفسيرُه؟ ما فِقهُه؟ فيَبْقَوْن كلُّهم إلا أحمدَ بن حنبل».

وهذا عُنوانُ دِينِهم وأماناتِهم وحَصَافتِهم، إذْ وَقَفوا عند ما يُحسنون، ولم يخوضوا فيما لا يُحسنون. وذلك لصعوبةِ الفقه الذي يَعتمد على الدراية، وعُمقِ الفهم للنصوص من الكتاب والسنة والآثار، وعلى معرفة التوفيقِ بينها، وعلى معرفةِ الناسخ والمنسوخ، وما أُجمِعَ =

. . . .

= عليه وما اختُلِفَ فيه، وعلى معرفةِ الجرح والتعديل، والترجيح بين الأدلة، ومعرفةِ لغة العرب ألفاظاً وبلاغة ونحواً ومجازاً وحقيقة. . .

ومن أجلِ هذا قال الإمام أحمد، لما سأله محمد بن يزيد المستملي، عن المحدِّث الحافظِ الكبير (عبد الرزَّاق بن همَّامٍ الصَّنْعاني) صاحبِ التصانيف، ومنها «المصنَّفُ» في أحَدَ عشر مجلَّداً ضخماً، وشيخِ الإمام أحمد نفسِه، وشيخِ إسحاق بن راهويه، ويحيى بنِ معين، ومحمدِ بنِ يحيى الذهلي، أركانِ علم الحديث في ذلك العصر، وشيخِ أُمَمٍ سِواهُم، المتوفى سنة ٢١١ عن ٨٥ سنة: «أكان له فقه؟ فقال الإمام أحمد: ما أقلَّ الفِقهَ في أصحاب الحديث». كما في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ٣٢٩، في ترجمة (محمد بن يزيد المستملي).

وقال الحافظ أبو عُمَر ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢: ١٦٠، تعقيباً على قول الإمام أحمد: «من أين يَعرِفُ يحيى بنُ معين الشافعيَّ؟ هو لا يَعرف الشافعيَّ، ولا يَعرفُ ما يقولُ الشافعيُّ. قال أبو عمر: صَدَق أحمدُ بن حنبل رحمه الله، إنَّ ابنَ معين كان لا يَعرفُ ما يقول الشافعي.

وقد حُكي عن ابن معين أنه سئل عن مسألةٍ من التيمم فلم يعرفها.

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا ابنُ زهير، قال: سُئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن رجل خيَّر امرأتَه فاختارت نفسَها؟ فقال: سَلْ عن هذا أهلَ العلم». وسيأتي شاهد آخر لعدم معرفته بالفقه في ٨.

هذا، ولا شك في يُسرِ الرواية بالنظر لمن توجَّه للحفظ والتحمُّل والأداء، وآتاه الله حافظةً واعية، فلهذا كان المتأهلون للرواية أكثَرَ جداً من المتأهلين للفقه والاجتهاد، رَوَى الحافظ الرامَهُرْمُزي في كتابه «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» ص ٥٦٠، بسنده «عن أنس بن سيرين، قال: أتيتُ الكوفة، فرأيتُ فيها أربعةَ آلافٍ يَطلبون الحديث، وأربعَ مئةٍ قد فَقُهُوا». انتهى.

وفي هذا ما يَدلُّ على أنَّ وظيفة الفقيه شاقَّةٌ جداً، فلا يكثُرُ عدَدُه كثرةَ عدَدِ النقلة الرواة، وإذا كان مثلُ يحيى القطانِ، ووكيع بنِ الجراح، وعبدِ الرزاق، ويحيى بنِ معين، وأضرابِهم، لم يجرؤا أن يخوضوا في الاجتهاد والفقه، فما أجرأ المدَّعين للاجتهاد في عصرنا هذا؟! مع تجهيل السلف بلا حياءٍ ولا خَجَل! نعوذُ بالله من الخِذلان.

ونَقَل هذا النصَّ شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في مقدمته على «مسند الإمام أحمد» ١ : ٦٤، ووقع فيه: (فيقفون كلُّهم إلا . . .)، وهو تحريف عن (فَيَبْقَوْن)، ووقع محرفاً إلى (فيقفون) أيضاً في مخطوطة دار الكتب المصرية من «تقدمة الجرح والتعديل» المرموزِ لها في المطبوعة بحرف (م).

٨ ــ وجاء في «ذيل طبقات الحنابلة» للحافظ ابن رجب[1]، و«المنهج الأحمد» للعُلَيمي[2]، في ترجمة (يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني): «قال فُوْران[3] ماتت امرأةٌ لبعض أهل العلم: فجاء يحيى بن مَعِين والدَّوْرَقي، فلم يَجِدوا امرأةً تَغسِلُها إلا امرأةً حائضاً، فجاء أحمدُ بن حنبل وهم جلوس، فقال ما شأنكم؟ فقال أهلُ المرأة: ليس نَجِدُ غاسِلةً إلا امرأةً حائضاً، فقال أحمد بن حنبل: أليس تَرْوُون عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يا عائشة ناوليني الخُمْرة، قالت: إني حائض، فقال: إنّ حيضتَكِ ليستْ في يدِكِ». يجوزُ أن تَغسِلها، فَخجِلُوا وبَقُوا!».

٩ ــ وجاء في «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي[4]، في ترجمة الإمام أبي عبد الله البخاري: «قال محمدُ بنُ أبي حاتم ورَّاقُ البخاري: قَدِمَ إلى بُخَارَى رجاءُ بنُ مُرَجَّى ــ الإمامُ الحافظُ الناقدُ المصنِّفُ ــ فصار إلى أبي عبد الله، فقال لأبي

---

(١) ١ : ١٣١.

(٢) ٢ : ٢٠٨.

(٣) فوران بضم الفاء بعدها واو، بعدها راء مهملة كما في غير كتاب، مثل «اختصار طبقات الحنابلة» للشمس النابلسي ص ١٤٠، و«المنهج الأحمد» للعليمي ١ : ١٣١، وكما هو معروف. وقد وقع في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١ : ١٩٥ في ترجمته محرفاً إلى (فوزان) بالزاي المعجمة، وهو تحريف. وفوران لقب، واسمه: عبد الله بن محمد بن المهاجر، ووقع في «البداية والنهاية» لابن كثير ١٠ : ٣٤١ محرَّفاً إلى (بوران)!

(٤) ١٢ : ٤١٣.

عبد الله: ما أعددتَ لقدومي حين بلغك؟ وفي أيِّ شيء نظرتَ؟ فقال: ما أَحْدَثْتُ نظراً، ولم أستعدَّ لذلك، فإن أحببتَ أن تسألَ عن شيء فافعل، فجعَلَ يناظره في أشياء، فبقِيَ رَجَاءٌ لا يَدْرِي أين هو».

١٠ ــ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[١]، «قال عبدُ الرحمن ــ هو ابنُ أبي حاتم ــ: قيل لأبي زُرْعَة ــ الرازي عُبَيدِ الله بن عبد الكريم ــ: بلَغَنا عنك أنك قلتَ: لم أرَ أحداً أحفَظَ من ابنِ أبي شيبة؟ فقال: نعم في الحِفظِ، ولكن في الحديث، كأنه لم يَحْمَدْه.

فقال: رَوَى مَرَّةً حديثَ حُذَيْفَة في الإزار، فقال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي مُعَلَّى، عن حُذَيفة.

فقلتُ له: إنما هو أبو إسحاق، عن مُسْلِم بن نُذَيْر، عن حُذَيْفَة، وذاك الذي ذكرتَ عن أبي إسحاق، عن أبي المُعَلَّى، عن حُذَيْفَةَ قالَ: «كنتُ ذَرِبَ اللسان...». فبَقِيَ. فقلت للورَّاقِ: أحضِرُوا «المسنَدَ»، فأَتَوْا بمُسْنَدِ حُذَيْفَة، فأصابه كما قلتُ».

١١ ــ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، في ترجمة والده (أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي)[٢]، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي[٣]: «قال عبدُ الرحمن ــ هو ابنُ أبي حاتم ــ: سمعتُ أبي يقول: كان محمد بن يزيد الأَسْفَاطيُّ يحفظ التفسير، فقال لنا يوماً: ما تحفظون في قول الله عز وجلَّ: ﴿فَنَقَّبُوا في البِلادِ﴾؟[٤]، فبَقِيَ أصحابُ الحديث ينظر بعضُهم إلى بعض! وفي «طبقات الشافعية»: فسكتوا، فقلتُ أنا:

---

(١) ص ٣٣٧.

(٢) ص ٣٥٧.

(٣) ٢: ٢٠٩.

(٤) من سورة ق، الآية ٣٦.

حدثنا أبو صالح ،عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، في قوله عز وجل: ﴿فنَقَّبُوا في البِلادِ﴾ قال: ضَرَبُوا في البلاد، فاستَحْسَن».

١٢ ــ وجاء في «مجالس العلماء» للزَّجَّاجي(١): «أن أبا العباس المبرِّد، قال لأبي إسحاق الزَّجَّاج: فإن قيل لك: إذا قلتَ: شيءٌ أحسنَ زيداً، فقد أخبرتَ ولم تتعجّب، فإذا وضعتَ (ما) في موضع (شيء)، فمن أين وقع التعجُّب؟ قال الزجّاجُ: فبَقِيتُ! ولم يكن عندي جواب».

١٣ ــ وجاء في «مناقب الشافعي» للبيهقي(٢)، في آخرِ حكايةٍ أوردها البيهقي عن أبي القاسم الأنماطي: عثمان بن سعيد بن بشار، أحدِ أصحاب المُزَني رحمهما الله تعالى، جاء في آخرها قولُ أبي القاسم الأنماطي:

«فقلتُ له ــ أي لرئيسِ الجهمية الذي اجتمع معه ليناظره ــ: القرآنُ غيرُ مخلوق، وأدُلُّ عليه بكتاب الله تعالى، وسُنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماعِ أُمَّتِه، ومن حُجَج العُقولِ التي ركَّبها الله في عباده، قال: فأوردتُ عليه ذلك، فبَقِيَ متحيِّراً». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهنا قد صرَّح المتكلِّمُ بحالِ الذي (بَقِيَ)، فقال: (فبقي متحيِّراً).

١٤ ــ وجاء في «تاريخ بغداد» للخطيب(٣)، في ترجمة (الإمام أبي زُرْعَة الرازي): «. . . حدثنا صالحُ بن محمد الأَسَدي ــ هو صالحُ جَزَرَة ــ، قال حدثني سَلَمةُ بن شَبِيب، حدثني الحسنُ بنُ محمد بنِ أَعْيَنَ، حدثنا زهير بن

---

(١) ص ١٦٦.
(٢) ١: ٤٦٧.
(٣) ١٠: ٣٢٨.

معاوية، قال حدَّثَتْنا أمُّ عمرو بنتُ شِمْر، قالت: سمعتُ سُويدَ بنَ غَفَلَة يقرأُ ﴿وعِيْسٌ عِينٌ﴾، يُريدُ: ﴿حُوْرٌ عِينٌ﴾. قال صالح: ألقَيْتُ هذا على أبي زُرْعَة فبَقِيَ مُتعجِّباً، وقال: أنا أحفظُ في القراءات عَشَرَةَ آلافِ حديث، قلتُ: فتحفَظُ هذا؟ قال: لا».

١٥ ــ وجاء في «معرفة علوم الحديث» للحاكم[١]، في (النوعُ الثالثُ والثلاثون من علوم الحديث: مذاكَرَةُ الحديث)، وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي[٢]، في ترجمة (أبي علي عبد الله بن محمد بن علي البلخي الحافظ): «قال الحاكم: سمعتُ أحمدَ بنَ الخضر الشافعي غيرَ مرة يقول: قَدِمَ علينا ــ نيسابور ــ أبو علي عبدُ الله بن محمد بن علي الحافظ البلخي حاجًّاً، فعجَزَ أهلُ بلدنا عن مُذاكرتِهِ لحفظِه.

فاجتمع معه جعفر بن أحمد بن نصر الحافظ[٣] ــ الحَصِيري النيسابوري ــ، فذاكره بأحاديث الحج، فكان عبدُ الله يَسرُدُها، فقال له جعفر: تحفظُ عن سليمان التَّيْمِي، عن أنس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبَّى بحَجٍّ وعُمْرَة؟ فبقي أبو علي[٤]، فقال جعفر: حدَّثَنا به يحيى بنُ حبيب بن عربي، حدثنا مُعْتَمِرُ بنُ سليمان، عن أبيه، عن أنس، فقَطَع المجلسَ بذلك».

---

(١) ص ١٤٢.

(٢) ٢ : ٦٩٠.

(٣) وقع في تذكرة الحفاظ» ٢ : ٦٩٠ (فاجتمع معه جعفر بن محمد بن نصر). وهو تحريف! صوابه: (جعفر بن أحمد بن نصر)، كما هو في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» نفسها ٢ : ٧٠٢، وكما جاء في «معرفة علوم الحديث» المنقول عنه الخبر أعلاه.

(٤) وقع في «تذكرة الحفاظ»: (. . . فبهت). والظاهر أنه محرف عن (فبقي) الذي جاء في كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وهو المصدر الأصل لهذا الخبر أو أنه نقل بالمعنى. ووقع في نسختين من مخطوطات «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (فنفى)! كما نبه إليه محقق كتاب الحاكم في حاشيته. وصوابه: فبقي، كما علمت.

١٦ ــ وجاء في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي[١]، و «تذكرة الحفاظ» للذهبي[٢]، في ترجمة (أبي العباس أحمد بن عُقْدة)، وقد كان أحفَظَ مَنْ في عصرِهِ من الحُفَّاظ، قال الخطيب: «قال أبو أحمد ــ هو الحاكمُ الكبير النيسابوري ــ قال لي أبو العباس بنُ عُقْدة: دخَلَ البَرْدِيجيُّ الكوفة، فزَعَمَ أنه أحفَظُ مني، فقلتُ: لا تُطَوِّل، تَتقَدَّمُ إلى دُكانِ وَرَّاق، وتَضَعُ القَبَّانَ، وتَزِنُ من الكتب ما شِئتَ، ثم تُلقَى علينا فَنَذْكُرُه، فبقي!». انتهى.

وتوقَّفَ المصححُ لكتابِ «تاريخ بغداد» في صِحّة هذه الكلمة! فعلَّقَ عليها بقوله: «هكذا في الأصلين من تاريخ بغداد». وتوقُّفُه إنما نشأ من عدم معرفتِهِ بصحةِ هذه الكلمةِ ومعناها!

١٧ ــ وجاء في «معرفة علوم الحديث» للحاكم[٣]، في (النوعُ الثالثُ والثلاثون: مُذاكَرةُ الحديث)، وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي[٤]، في ترجمة (الحافظ المُفِيدِ أبي حفص عُمَرَ البصري، تلميذِ ابن عُقْدة) ما يلي: «قال الحاكم، سمعتُ عُمَرَ بنَ حفص البصري يقول: دخلتُ الكوفة سنةً من السنين وأنا أُريدُ الحج، فالتقيتُ بأبي العباس بنِ عُقْدة، وبِتُّ عنده تلك الليلة.

فأخذ يُذاكِرُني بشيءٍ لا أهتدي إليه ــ قال الخطيب في «تاريخ بغداد»[٥]: وكان أبو العباس أحفَظَ من في عصرِنا للحديث ــ، فقلت: يا أبا العباس، أَيْشٍ عند أيوب السَّخْتِياني عن الحسن؟ فذكَرَ حديثين، فقلتُ: تحفَظُ: أيوبُ، عن الحسن، عن أبي بَرْزَة أن رجلاً أغلظَ لأبي بكر، فقال عُمَرُ: يا خليفةَ رسول الله، دَعْني فأضرِبَ عُنُقَه! فقال: مَهْ يا عمر، ما كانَتْ لأحَدٍ بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَبَقِيَ! وكَبَّرتُ...».

١٨ ــ وجاء في «تذكرة الحفاظ» أيضاً[٦]، في ترجمة الحاكم أبي عبد الله

---

(١) ٥: ١٦.
(٢) ٣: ٨٤٠.
(٣) ص ١٤٢.
(٤) ٣: ٩٣٥.
(٥) ٥: ١٦.
(٦) ٣: ١٠٤١.

النيسابوري «قال الحافظُ خليلُ بنُ عبد الله: دخلتُ على الحاكم أبي عبد الله، ويُقرَأُ عليه في «فوائد العراقيين»: سُفيانُ الثوريّ، عن أبي سَلَمة، عن الزهري، عن سهل بن سعد: حديثُ الاستئذان ــ أي حديثُ إنما جُعِلَ الاستئذانُ من أجل البصر ــ، فقال: من أبو سَلَمة؟ قلت: هو المُغيرةُ بنُ مُسْلِم السَّرَّاج، قال: وكيف يَروِي المغيرةُ عن الزهري؟ فبَقِيتُ!

ثم قال: قد أمهلتُك أُسبوعاً، فتفكّرتُ ليلتي، فلمَّا وقعتُ ــ أي وَصَلتُ بتفكيري إلى أصحابِ الجزيرة ــ تذكَّرتُ محمدَ بنَ أبي حَفْصَة، فإذا كُنْيَتُهُ أبو سَلَمة، فلما أصبحتُ حضرتُ مجلسَهُ وقرأتُ عليه نحوَ مئةِ حديث، فقال لي: هل تذكَّرتَ فيما جَرَى؟ فقلتُ: نعم، هو محمدُ بنُ أبي حفصة، فتَعجَّبَ وأثنَى عليَّ». انتهى.

فهذه ثمانيةَ عَشَرَ نصًّاً ــ والنصوصُ غيرُها كثيرٌ يراها الباحثُ المنقِّب في كتب التاريخ والتراجم والأدب وغيرها ــ تدُلُّ أوضحَ الدلالة على صحة كلمة ابن المبارك رحمه الله تعالى: «الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء، فإذا قِيلَ له: مَنْ حَدَّثك؟ بَقِي!». أي أُفْحِمَ وبَقِيَ ساكتاً.

وإنما أُغفِلَتْ هذه الجملةُ في كثيرٍ من الكتب، عندَ نَقْلِ كلمةِ ابن المبارك على توالي العصور، لغموض المعنى المقصودِ منها شيئاً فشيئاً، بسبب قِلّةِ استعمالِ هذا التعبير، ولكنها من تمام المعنى المرادِ لابنِ المبارك، في بيانِ شأنِ أهميَّةِ الإسناد في الدين، والله تعالى أعلم. وهكذا يتبدى من هذه الشواهد أن بعض الألفاظ في العربية تعيش في قرون وتموت في قرون كشأن الأفكار وغيرها. والحمد لله على الختام.

* * *

يقول العبدُ الضعيف عبدُ الفتاح بنُ محمد أبو غُدَّة غفر الله له ولوالديه وللمسلمين: فَرَغتُ من إعادةِ النظرِ في هذه الرسالة: (الإسنادُ من الدِّين) في ضحى يوم الثلاثاء ١٣ من المحرَّم سنة ١٤١٠، في مدينة فانكوفر من كَندا. والحمدُ لله رب العالمين.